زاده

علی محمد و آله اجمعین

معاندین و خوف بوده باشد از بد خواهان شیخ کفعمی بسند صحیح در بلد الامین و درع الحصین

نموده که خواندن این اسم اعظم الهی که یا مذل الجبارین است در تاریکی شب از طریق مجربات است

که هرگاه مومن را دشمن باشد و از شر او متضرر در حالتی که از آن دشمن اذیت بسیار باو

برسد و خواهد که حق سبحانه و تعالی انتقام از آن ظالم بکشد پس باید که در نیم شب

تاریکی در مقام خلوت وضو ساخته حمد و ثنای الهی را بجا آورد و از گناهان توبه کند

و صلوات بر محمد و آل محمد بفرستد و سر بسجده گذارد و در سجده هزار مرتبه بگوید یا مذل

الجبارین و مبیر الظالمین ان فلانا ظلمنی فخذ لی حقی منه بجای فلان نام ستمگر

یاد کند پس هرگاه در همان ساعت از ظالم انتقام کشیده میشود اما باید که ناحق

دعای بد در حق کسی نکند که کار او بجا رسیده باشد النتیجه خلاف بدآید سید ابن طاوس

در کتاب مجتنی روایت کرده که هرگاه بوده باشد از برای کسی دشمنی فی یکه خبیث و

داخل شده باشد در تحت تهدید بایات موجب غضب و سخط الهی باید که در نیم شب

با طهارت سر بسجده گذارد و از روی تضرع بگوید اللهم انک قلت فی کتابک

الکریم فی وصف المستحقین للعذاب الالیم انما جزاء الذین یحاربون الله

و رسوله و یسعون فی الارض فسادا ان یقتلوا او یصلبوا او تقطع ایدیهم

و ارجلهم من خلاف او ینفوا من الارض اللهم ان فلانا قد سعی فی الارض با

لفساد و تجرأ منحا من قام الحق علیه و لا مانع له من ظلم نفسه و ظلم

نق صهم جلا ميد القحوى بالراسيات وانبع
منها ماء معينا حياة للمخلوقات فاحيا
منها الحيوان والنبات وعلم ما اختلج في
سر افكارهم من نطق اشارات خفيات
لغات النمل السارحات يا من سبحت وهللت
وقدست وكبرت وتحدت للجلال جمال اقوا
عظيم عزة جبروت ملكوت سلطنته ملا
ئكة السبع السموات يا من دارت فاضاءت و
نارت لدوام ديمومية النجوم الطاهرات
حصا عدد الاحياء والاموات صل على محمد
[illegible]

بر هر خبری که داده راستست و از جملهٔ خبرهای
او اینست که دین او ناسخ دین سائر پیغمبران
و مذهب اهل ادیان سابقه از یهود و نصاری
همه باطل شد و شبههٔ که یهود کرده است که
نسخ قبیح است از برای آنکه اگر دین موسی خوب بود
پس چگونه شد که الحال عمل باو بد است و هر چیز که
ذات آن خوبست دیگر بد نمیشود و اگر بد بود پس چرا
روز اول خدا تعالی این دین را آورد باطلست بجهة
آنکه میگوئیم که واجب نیست که هر چیزی بالذات
خوب باشد و یا بالذات بد باشد بلکه میشود که
یک چیزی از یکجهتی خوب باشد و از یک جهتی بد
مثل سیلی زدن یتیم اگر کسی برای ادب بزند خوبست
و اگر از برای اذیت است بد است همچنین میشود
یک دینی در یک زمان صلاح آن امت باشد

وخوب باشد واز براى زمانى ديكر وامتى ديكر
فساد باشد وبد باشد مثل دواهاى طبيبهاى
بدنى كه دواهاى ايشان در يك وقت
است ودر وقتى ديكر ضرر داده واز براى يك
شخصى مناسب است وبراى ديكرى مهلك **باب**
چهارم در امامت ودران نيز دو مقصد است
مقصد اول در انكه يقينا امام ضرور است ومراد از امام
كسى است كه پيشواى همه مردم باشد بنيابت پيغمبر
در امور دين ودنيا ووجود امام نيز مثل پيغمبر حجت
ودليل بر وجوب انها همانند دليلى است كه قائم شده
بر وجوب وجود پيغمبر چرا كه در رفع مفاسد كه
لازمه معاشرت بنى نوع انسانست ضروريست
انكسى كه عالم بمصالح دين ودنياى مردم باشد .

دحافظ

كما قالوا احسست وظلت بفتح الظاء وكسرها واحست
اى مسست وظللت واحسست **اقول** اعلم ان الحرف
التضعيف يلحقه الابدال والحذف والاسكان كما يلحق
حروف العلة فى المعتلات اما الابدال الملحق بالمضاعف
نحو قولهم املیت بمعنى امللت فان قيل فلم الحق الابدال
فانه فاذا الحق فلم خص اللام الثانية بالابدال فاذا خص
فلم خص بالياء قلنا اما الحق الابدال فلدفع ثقل التضعيف
واما تخصيص اللام الثانية بالابدال فلان الثقل انما
منه فهو اولى بالتغير لان الثانى لام الفعل وهو محل العوارض
والتغييرات والابدال نوع من التغيير وللام الثانية
واما تخصيص الابدال بالياء فلانه اقرب الحروف الى اللام
فى المخرج واما الحذف الملحق بالمضاعف نحو مست وظلت
واحست اصلها مسست وظللت واحسست فحذفت
احدى حرفى التضعيف لانه اذا اجتمع المثلان فى كلمة واحدة ولم يمكن

الادغام السكون المثل الثاني بواسطة اتصال الضمير او وقوع
المتحرك فحذفت احديهما للتخفيف لان الحذف يفيد التخفيف
كما ان الادغام يفيد ايضا واختلفوا في المحذوف فذهب بعضهم
الى ان المحذوف اولى المثلين لان الحذف للتخفيف كما ان الادغام
له فكما انهم يدغمون اول المثلين في الثاني فكذلك يحذفون اول
المثلين وذهب الاخرون الى ان المحذوف هو المثل الثاني لان
الحذف معلل بدفع الثقل والثقل انما يحصل من الثاني فلو حقق
بالحذف لم سوغ لك فتح الفاء وكسرها في مست وظلت فتقول
مست وظلت بفتح الفاء ان حذفته من غير نقل حركتها الى
ما قبلها لان فاء الفعل مفتوح في الاصل فانقلب على اصلها
ومست وظلت بكسر الفاء ان حذفته بعد نقل حركته الى
ما قبلها واما احست فليس فيها الا فتح الفاء لوجوب
نقل فتحة العين اليها لوجوب التقاء الساكنين واما الاسكان
الملحق بالمضاعف فهو الادغام كما يجيء من بعد واما الابدال

الملحق

الملحق بالمعتل فكقال وباع اصلهما قول وبيع قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما والالف فيهما
بدل من الواو والياء واما الحذف الملحق بالمعتل فكقلت وبعت
اصلهما قولت وبيعت نقلت الضمة والكسرة الى ما قبلهما
وحذفتا لالتقاء الساكنين كما سيجيء عليه في موضعه
ان شاء الله تعالى واما الاسكان الملحق بالمعتل فكيقول ويبيع
اذا عرفت هذا فاعلم ان حاصل الكلام انما الحق المضاعف
بالمعتل شبه في كونه غير سالم كالمعتل حتى لاشتراكهما
في الابدال والاسكان قال والمضاعف يلحقه الادغام
وهو ان تسكن الاول فتدرج في الثاني ويسمى الاول
مدغما والثاني مدغما فيه اقول يلحق بالمضاعف الادغام
كما يلحقه الابدال والحذف والادغام معنيان لغوي وصناعي
فاللغوي ادخال الشيء في الشيء الاول تقول ادغمت اللجام
في فم الفرس اذا ادخلته والصناعي ما ذكره المصنف

الجازم نحو

في المثلين وهو ان تسكن الاول وتدرجه في الثاني ويسمى
الاول مدغما لادخاله والثاني مدغما فيه لادراجه فيه والمقصود
الاهم والمطلوب بلاتم في الادغام طلب التخفيف لان التلفظ
بمثلين التقيل اللسان بما فيه في العود الى موضع بعد النطق
به فاذا ادغم احدهما في الاخر ارتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة وتسهيل التلفظ بهما ويحصل الخفة ولابد فيه
ان يكون الثاني متحركا لانه مبتدأ الاول والحرف الساكن كالميت
لا يحيى نفسه فكيف يحيى غيره قال وذكر واجب
في مد يمد واعد يعد واتقد يتقد واعتد يعتد واسود
يسود واسواد يسواد واستعد يستعد واطمأن يطمئن
وتماد يتماد أقول وذكر اشارة الى الادغام واعلم ان الادغام
ينقسم الى ثلثة اقسام واجب وممتنع وجايز اما الواجب
فهو اذا اجتمع المثلان المتحركان في كلمة واحدة ولا الحاق ولا الحاق
وليس فيها علة تمنع الادغام واما قلنا عند تحركهما لانه

لو كان

لو كان المثل الثاني ساكنا نحو ظللت وامتنع فيه الادغام
واما قلنا التحركهما في كلمة واحدة لان المثلين المتحركين
لو كان في كلمتين نحو ضرب بكر لم يجب فيه الادغام لكن
لان الثقل الذي حصل في التقاء الساكنين المثلين
في كلمتين ليس كالثقل الذي حصل في التقائهما في كلمة واحدة
في الشدة ولا ينتقض وجوب الادغام واما قلنا و
لا الحاق احترازا به عما يكون احد المثلين للالحاق
فانه لا يجب فيه بل يمتنع نحو جلبب فان الباء الثانية
الزائدة زيدت للالحاق فلو ادغم لزال الالحاق وهو
مطلوب عندهم واما قلنا ولا لبس احترازا به عما يكون
الادغام مستلزما للبس نحو سرر فانه لو ادغم
فيه لم يعلم انه على فعل بضم العين او على فعل بسكون العين
فاذا تقرر هذا فلنرجع الى الذي ذكر في المتن فنقول
اصل مد مدد وحذف حركة الدال الاولى وادغمت

في الثانية ويعدّ اصله يمدد نقلت حركة الدال الاول
الى ما قبلها وادغمت الدال الاولى في الثانية واصل اعد
يعد اعدد يعدد نقلت حركة الدال الاول الى ما قبلها و
ادغمت الدال الاولى في الثانية فيها وهكذا قياس ساير الامثلة
قال وهكذا هذه الافعال اذا بنيته للمفعول نحو
مدّ يمدّ ونظايره اقول وكذا يجب الادغام في هذه الافعال
اذا بنيت للمفعول كما يجب الادغام فيهما اذا بنيت
للفاعل نحو مُدّ يُمَدّ اصلهما مُدِد يُمْدَد حذفنا حركة
الدال الاولى وادغمت في الثانية ونقلت حركة الدال
الاول الى ما قبلها فادغمت في الثانية وقس عليهما
نظايرهما مما ذكره في المتن وغيره قال وفي نحو مدٍّ مصدرا
اقول وكذا يجب الادغام في كل مصدر على وزن فعل
بفتح الفاء وسكون العين نحو مدٍّ وردٍّ وعدٍّ
وضدٍّ وندٍّ اصلها مددٌ وعددٌ وردد وضدد وندد

ادغمت الدال

ادغمت الدال الاولى في الثانية لوجود الشرط وهو وجوب
وانتفاع المانع منه فيهما قال وكذا اذا اتصل بالفعل
الف الضمير او واو او ياء نحو مدّا مدّوا امدّي اقول
وكذا يجب الادغام مع اتصافه سواء كان ذلك الفعل ماضيا
او مضارعا او امرا او نهيا اذا اتصل به الف الضمير او واو
او ياء نحو مدّا مدّوا يمدّان يمدّون تمدّين مدّا مدّوا مدّي
لا تمدّا لا تمدّوا لا تمدّي وذلك لتحقق وجدان الشرائط
وجوب الادغام وانتفاع المانع منه فيهما قال وممتنع
في نحو مددنا ومددن الى مددتني ومددن ويمددن وامددن
ولا تمددن اقول وممتنع عطف على قوله واجب فلما فرغ من
ذكر المواضع التي يجب فيه الادغام شرع في ذكر المواضع
التي يمتنع الادغام فيها وذلك عند سكون الثاني كما ذكر
في المتن نحو مددن الى مددنا لان شرط تحريك الثاني
وهو ممتنع لوجوب سكون الثاني ما قبلها لانه لما كان كالجزء

لزم من تحريكه توالي اربع حركات وللفرق بينه وبين المنصوب
فيكون مواضع الممتنع من الماضي تسع ومن المضارع اثنين
ومن الامر واحد فيكون المجموع اثني عشر ومواضع الوجوب
من الماضي خمسة هي الامثلة الساكنة ومن المضارع اثني
عشر ومن الامر اربع فيكون المجموع واحد وعشرين قال
وجايز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد فان كان مكسور
العين كيفر او مفتوحة كيعض فتقول لم يفر ولم يعض بفتح
اللام وكسرها ولم يفرر ولم يعضض اقول وجايز عطف على
قوله ويمتنع فلما فرغ من ذكر المواضع التي يجب ويمتنع فيها الادغام
شرع في الموضع التي يجوز فيها الادغام والادغام جايز فيما
يكون المثل الثاني ساكنا فيه وسكونه عارضي وذلك اذا دخل الجازم
على الواحد من المفردات الحاضرة لان سكون الثاني
ههنا لعدم توالي اربع حركات بخلاف فررت فيجوز
تحريكه فيجوز الادغام نظرا الى جواز تحريكه وفكه نظرا

الى سكونه

الى سكونه فان قيل حركة الثاني وجب الادغام
والا امتنع فلم يتصور الجواز قلنا جوازه باعتبار تحريك
الثاني وتحريكه جايز فكذا الادغام المتفرع عليه فاذا
دخل الجازم على الفعل الواحد فلا يخ من ان يكون عين فعله
مكسورا او مفتوحا او مضموما فان كان مكسورا كيفر او
مفتوحة كيعض فيجوز فيهما الادغام كقولك لم يفر ولم يعض
بفتح اللام وكسرها اما الكسر فانه اصل في التقاء الساكنين
ولهذا قيل ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر اما الفتح فلانه
اخف الحركات وفي اصلهما لم يفرر ولم يعضض فنقلت حركة
اول المثلين الى ما قبلها فيهما واما الادغام ثم فتح الثاني
او كسرها قلنا فادغم الاول في الثاني فقيل لم يفر ولم يعض بكسر الراء
والضاد وفتحها قال وهكذا حكم يغض ويحمر ويحمار
اقول وكذا حكم يغض ويحمر ويحمار اذا دخل الجازم عليها فانه
يجوز فيها الادغام والفك فتقول فيها مع الادغام لم يغض

ولم يجر ولم يجار بفتح اللام وكسرها ولم يستمر ولم
يجارر ولم يجارر بفكه والدليل على جواز الادغام وفكه
ههنا كالدليل ثم فتأمل قال وان كان العين مضموما
فيجوز الحركات مع الادغام وفكه فتقول لم يمد بحركات الدال
ولم يمدد اقول ان كان الفعل الذي دخل عليه الجازم مضموم
العين فيجوز فيه الحركات الثلث اعني الفتح والكسر والضم
مع الادغام اما الفتح والكسر فلما مر واما الضم فلاتباع
حركة عين الفعل فتقول لم يمد بحركات الدال ولم يمدد
بفكه قال وهكذا حكم الامر فتقول فر وعض بكسر اللام
وفتحها وافرر واعضض ومد بحركات الدال وامدد اقول
هكذا حكم الامر بالصيغة في الادغام وفكه لانه في حكم المجزوم
فتقول في الامر الحاضر من يفر ويعض فر وعض بكسر اللام
وكسرها وفتحها بالادغام وافرر واعضض بفكه وفي الامر
من نحو مد بحركات الدال وامدد بفكه قال وتقول في

اسم الفاعل

في اسم الفاعل ماد مادان مادون مادة مادتان مادات
ومواد واسم المفعول ممدود كمنصور اقول لما فرغ من ذكر
احكام الادغام في الماضي والمضارع والامر من الفعل المضاعف
بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرع في ذكر احكام
ادغام اسم الفاعل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا سوى الجمع الذي يكون على وزن فعلة نحو مددة
فان الادغام فيه ممتنع فتقول في اسم الفاعل ماد ومادان
ومادون للمذكر بالادغام لوجود شرطه ومددة جمع ماد
كفسقة وفجرة بوزن كفرة جمع فاسق وفاجر وكافر
باظهار بفك الادغام فان الادغام فيها يؤدي الى اللبس
اذ لو ادغم فيها وقيل مدة لم يعلم انها فعلة باسكان العين
او فعلة بفتحها فيلتبس فعلة بزنة اسمي ومادة مادتان
مادات ومواد للمؤنث بالادغام وتقول في اسم المفعول
ممدود كمنصور بفك الادغام لانتفاء شرطه وهو عدم
الفصل بين المثلين لان الادغام تقدم ههنا وجواز لا يكفي
فاصلة سواء كان حرفا او حركة

والله اعلم

وجود الفصل بحرف او وكة **فصل في المعتل ما**
احد اصوله حرف علة وهي الواو والالف والياء وسمي حرف
المد واللين اقول الثاني فصل المعتل وله معنيان
لغوي وصناعي فالمعتل في اللغة اسم المفعول من
باب الافتعال نحو افتعل اعتل يعتل اعتلالا فهو معتل
وذلك معتل اصله معتلل بكسر اللام الاولى في اسم الفاعل
وفتحها في المفعول وفي الصناعة ما ذكره المصنف في المتن
وهو ما احد اصوله حرف علة سواء بقلبت على حالها كقول
او قلبت كقال او حذفت كقل والقيد في اصوله راجع هو
عبارة عن المعتل فان قيل يلزم منه ان لا يكون نحو وقي
وشوى معتلا لعدم كون احد اصوله حرف علة قلنا لما كان
اثنان او ثلثة فيها حرف علة لان احدهما ولان الفعل
لما كان معتلا لوجود واحد فالاولى ان يعتل بالاكثر منه
وحروف العلة ثلثة وهي الياء والواو والالف وانما سميت

هذه

قسمان واوي ويائي اعني فاء فعله اما واو او ياء اما
الواو فيحذف من المضارع الذي على وزن الفعل الذي
على وزن يفعل بكسر العين وفتحها سواء كان ماضيه على
وزن فعل بفتح العين او فعل بكسرها نحو وعد يعد عدة
اصله يوعد فحذفت الواو تخفيفا لكونه يثقل على اللسان
لان الواو ثقيلة لوقوعها بين ياء وكسرة فكانها بين
الكسرتين احدهما والكسرة الملفوظة بعد الواو والثانية
الياء وهي اخت الكسرة فوقوعها على هذا الوجه يستلزم
الثقل فلهذا اثروا الخفة بحذف شيء منه فلم يجز حذف
الياء لانه علامة المضارع وحذفه اخلال المقصود
مع كراهة الابتداء بالواو ولم حذف الكسرة لانها معرفة
للبنية ولانه يتوالى ساكنان الفاء والعين فلم يبق الا
الواو فحذف ومن مصدره الذي على فعلة اي ويحذف الواو
في كل مصدر على وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين
كعدة في زنة وعدة وزنة وانما الحذف الواو في المصدر

الذي على فعلة لانه مكسورة وهي ثقيلة على الواو مع ان
اعلاله تابع للاعلال فعد فحذفت الواو وحرك ما بعدها
لان الابتداء بالساكن محال ولزم تاء التانيث كالعوض
عن المحذوف فاذا زال العوض يعني لم يحذف الواو نحو وعد
لما حذفوا الواو من يعد حذفوها من تعد واعد ونعد حملا
على حذفها فيها طردا للباب وتسلم الواو في سائر
تصاريفه من الماضي واسم الفاعل والمفعول نحو وعد فهو واعد
وذاك موعود فان قيل لم لم يحذفوا الواو في جهة يوعد
مضارع اوعد مع انها واقعة بين تاء وكسرة قلت
اصله يؤعد فانها في الاصل واقعة بين همزة وكسرة فكذلك
ثبت قوله وكذا وسق يسق اي وحكم ومق يمق كحكم وعد يعد
في جميع تصاريفه واصل يمق يومق كيوعد قال فاذا ازيلت
كسرة ما بعدها اعيدت الواو نحو لم يوعد اقول اذا
ازيلت كسرة ما بعد الواو في نحو يعد اعيدت الواو
المحذوفة لزوال كسرة يوجب حذفها وذلك اذا كان

الفعل

الفعل مبنيا للمفعول نحو لم يوعد وفي التنزيل لم يلد
ولم يولد قال وتثبت في يفعل بالفتح كوجل يوجل
اقول وتثبت ~~الواو ياء لان الياء اخف من الواو ياجل~~
~~فقلب الواو الفا لان الالف اخف من~~ الواو في المضارع اذا
كان على يفعل بفتح العين نحو يوجل لعدم كسرة توجب
حذفها وفي يوجل اربع لغات يوجل باثبات الواو
وييجل بقلبها ياء لان الياء اخف من الواو وياجل بقلب
الواو الفا لان الالف اخف من الواو والياء وييجل بنقل
حركة حرف المضارعة من الفتح الى الكسر وقلب الواو ياء
قال ايجل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
اقول ايجل امر المخاطب من توجل حذفت منه حرف المضارعة
وزيدت في اوله همزة وصل مكسورة وحذفت حركة لام

الفعل للجزم فصار اوجل ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايجل قال
فان انضم ما قبلها عادت الواو تقول يا زيد
ايجل تلفظ بالواو وتكتب بالياء اقول
اذا كان ما قبل الياء المنقلبة عن الواو
مضموم عادت الواو المنقلبة الى اصلها في
اللفظ دون الخط فتقول يا زيد ايجل تلفظ
بالواو وتكتب بالياء وذلك لان الهمزة في
الوصل لما يسقط في الدرج يبقى الياء ساكنة
وما قبلها مضموم في اللفظ قلبت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها في اللفظ
وانما قلنا في اللفظ لان الهمزة ثابتة في الخط
لكن

لكن يكتب بالياء لثبوت همزة الوصل في الخط مكسورة
وهي مانعة لقلب الياء واوا في الخط اذ الياء وان كانت
ساكنة لكن ما قبلها همزة الوصل في الخط او الضمة قبل
الهمزة لا قبل الياء حتى ينقلب الياء واوا في الخط والهمزة
متوسطة في الخط بين الياء والضمة وهي حاجز حصين في
الخط يمنع الياء عن انقلابها الى الواو في الخط وانما تلفظ
بالواو وتكتب بالياء لان مبنى التلفظ على الوصل ومبنى
الكتابة على خط الوقف فاذا وصلت زيد يا يجل تلفظ
همزة الوصل في اللفظ فيكون الياء ساكنة وما قبلها مضمومة
فينقلب الواو ياء في اللفظ لسكونها وانضمام ما قبلها
واذا وقفت على زيد ثم ابتدأت ايجل ابقيتها وهي سكون
الواو وانكسار ما قبلها اما اذا كان قبلها كسرة تلفظ
بالياء وتكتب بالياء ايضا نحو يا عبد الله ايجل قال وفي
يفعل بالضم كوجه يوجه اوجه لا توجه اقول وتثبت الواو
في المضارع الذي على وزن يفعل بضم العين كوجه يوجه

اوجه لا توجه

الكسرة
لفقدان ما يوجب حذفها فيه وهو وقوعها بين الياء و
اذ الواو ههنا واقع بين الياء والضمة والمجانسة بينهما
ثابتة قال وحذفت من يطأ ويطأ يضع ويسع ويقع
ويدع لانها في الاصل يفعل بالكسرة فقلبت لحرف الحلق
اقول هذا جواب عن سؤال المقدر تقديره سلمنا ان الواو
قد حذف من يعد لوقوعها بين الياء والكسرة فلم حذفت
من يطأ ويضع ويسع ويهب ويدع لان الواو لم يقع فيها
بين الياء والكسرة بل بين الياء والفتحة فلم يوجد فيها ما
يوجب حذفها منها اجاب عنه بان الواو انما حذفت منها
لانها في الاصل على يفعل بكسر العين فالواو واقع بين الياء و
الكسرة فحذف الواو لوقوعها بينهما ثم فتحت العين فيها لوجود
جدان حرف الحلق فيها قال ومن يذر لكونه في معنى يدع اقول
هذا ايضا جواب عن دخل مقدر تقديره لو كان حذفوا الواو
لوقوعها بين الياء والكسرة لما حذفت من يذر لعدم
وقوعها بينهما ولو كان فتح العين بحرف الحلق لما فتحت
في يذر

في يذر لعدم حرف الحلق فيه قلنا لا نسلم عدم وقوعها بينهما
فان اصل يذر يوذر بكسر العين فالواو واقعة فيه بين الياء
والكسرة فحذفت لذلك ثم فتحت وان لم يوجد فيه حرف الحلق
لكونه في معنى يدع وقد تحقق حرف الحلق في يدع قال واماتوا
ماضي يدع ويذر وحذف الفاء دليل على انه واو اقول لم يستعمل
العرب ماضي يدع ويذر وكذلك لم يستعمل اسم الفاعل والمفعول
والزمان والمكان والآلة والمصدر لانهما بمعنى ترك فتركها
واستعملت بترك لكنك تقول لو كان تركها بمعنى ترك لتركت
في يدع ويذر لكونهما بمعنى ترك قوله وما ودعك ربك بالتخفيف
الدال نادر لم يعتد استعماله قوله وحذف الفاء دليل على انه
واوي جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يستعمل العرب
ماضي يدع ويذر فكيف يعلم انهما واويان وبائيان لان واوية
يعرف بالماضي واسم الفاعل ونحوه فلما لم يستعمل هذه الاشياء
فبأي شيء يعرف واويته قلنا حذف الفاء دليل على ان المحذوف
واو وقد علمنا ان الفاء لا يحذف الا اذا كان واوا واوا
حذف

فاما علمنا انهما واويان قال واما الياء فقلبت على الكل
حال نحو يمن ييمن وبئس يبئس ويسر ييسر اقول
واما الياء فقلبت في متصرفاته الفعلية والاسمية سواء
كان عين فعله مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو يمن ييمن
ويئس ييئس ويسر ييسر لان الحذف للتخفيف وهي
خفيفة في نفسها ووقوعها بينهما لا يستلزم الثقل لما بينهما
من الجنسية فلم يحتج الى التخفيف قال وتقول في افعل من
الياء ايسر يوسر فهو موسر بقلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها اقول اذا نقل المعتل الفاء اليائي الى
باب الافعال قلبت الياء واوا في المضارع واسم الفاعل
فتقول في افعل الماخوذ من الياء ايسر باثبات الياء
يوسر فهو موسر بقلب الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها في المضارع واسم الفاعل قال وفي افتعل منهما
اتعد يتعد فهو متعد واتسر يتسر فهو متسر
ويقال ايتعد ياتعد فهو موتعد وايتسر ياتسر

فهو

فهو موتسر وهذا لمكان من تمسك فيه بحكم ويرد
لحكم عض بعض ونقول ايتد كما عرفت اقول اذا نقل المعتل
الفاء الواوي واليائي الى باب الافتعال
يجوز ان تقلب الواو والياء تاء في الماضي
والمضارع واسم الفاعل وادغمت التاء
في التاء الافتعال فتقول في افتعل الماخوذ من
الواو اتعد يتعد فهو متعد اصلها اوتعد يوتعد
موتعد وتقول في افتعل الماخوذ من الياء اتسر
يتسر وهو متسر اصلها ايتسر ياتسر موتسر
قلبت الواو والياء تاء لقرب مخرجهما مخرج
التاء وادغمت التاء في تاء الافتعال واما
قلبت الواو ياء ثم الياء تاء من نوع لكثرة التغيير

ونيان في لغة الحجاز ايتعد بايتعد فهو موتعد وايتسر
بايتسر فهو موتسر فقلبت الواو والياء بجنس حركة
ما قبلها فتقلب الواو ياء ان انكسر ما قبلها و
الياء واوا ان انضم ما قبلها وهما بالالف ان انفتح
ما قبلها والاستاد ولازم لا يجيء منه اسم المفعول
بل يجيء منه المكان والزمان على وزن اسم المفعول
والمصدر الميمي كما اشار اليه المصنف بقوله وهذا
مكان موتسر فيه اصله ميتسر فيه فقلبت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها قوله وحكم ودّ يودّ كحكم
عضّ يعضّ اى حكم المضاعف نحو ودّ يودّ كحكم
المضاعف الصحيح نحو عضّ يعضّ في وجوب الادغام
والاحكام متناسبة والجواز ونحو في الامر منه ايدد

كاعفف

كاعضض وايدد امر من تودد خففت منه وفي المضارعة
وزيدت في اوله همزة مكسورة وحذفت حركة الدال
الثانية للجزم فصار اوددْ قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار ايدد كاعضض **قال الثاني**
المعتل العين ويقال له الاجوف وذو الثلاثة
لكون ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت عن نفسك **اقول**
النوع الثاني من انواع المعتل المعتل العين وهو ما كان
عينه فعله وفعله ويقال له معتل العين لكون عين فعله
حرف علة واجوف لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو
بمنزلة الجوف كجوف الحيوان وجوف الشيء وسطه وذو الثلاثة
لكون ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت عن نفسك
نحو قلت وبعت كانهم نزلوا الضم المرفوع المتحرك بمنزلة
حرف من حروف لشدة اتصاله وفرط امتزاجه بها
قال فالاجوف تقلب عينه في الماضي الفا سواء كان واوا
او ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو صان وباع

أقول المعتل العين اما اسم او فعل والفعل اما مجرد او
مزيد والمجرد اما ماض او مضارع والماضي اما معلوم
او مجهول فالمعلوم تقلب عينه في الماضي الفا سواء كان واوا
او ياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو صان وباع اصلهما
صون وبيع فقلبت الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
وشرط ثقل الحركة عليهما لان حروف العلة ضعيفة لا تحتمل
الحركة فقلبت الواو والياء الفا للتخفيف لان الالف
اخف من الواو والياء اذا التلفظ بالالف اسهل من التلفظ
بالواو والياء قال فان اتصل به ضمير المتكلم والمخاطب
او جمع المؤنث الغايب نقل فعل من الواو الى فعل
ومن الياء الى فعل لدلالة عليهما أقول هذا اذا لم يتصل الضمير
المرفوع المتحرك بالماضي المعتل العين الواوي او اليائي
فان اتصل به الضمير المرفوع المتحرك من ضمير المتكلم مفردا
او مجموعا او ضمير المخاطب او المخاطبة مفردا او [illegible]
مثنى او مجموعا او ضمير جمع المؤنث فهو اما فعل او فعل

او فعل

ثم نقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والعين [illegible] في
جمع المؤنث وتقول في المعتل العين اليائي الذي يكون
على وزن فعل بفتح نحو باع باعا باعوا باعت باعتا تقلب
الياء الفا بعد سلب حركة في المجموع كما مر في [illegible]
في الواوي فاذا اتصل به ضمير المتكلم وبني الكسرة
للفاء بعد سلب حركة الفاء لالتقاء الساكنان
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعت
وكذلك حكمه اذا اتصل به ضمير جمع المتكلم او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا او ضمير جمع المؤنث بقي
نقل فعل وفعل حركة الياء الى ما قبلها وحذفت
العين لالتقاء الساكنين كما ذكرناه في بعت
ودلالة في فعله دلالة عليها مضمومة بانه
[illegible] اي نقل فعل من الواو الى فعل ومن
الياء الى فعل لاجل دلالة الضمة والكسرة على

على الواو والياء المحذوف **قال** ولم يغير فعل وله
فعل اذا كانا اصليتين ونقلت الضمة والكسرة الى الفاء
وحذفت العين **اقول** اذا كان المعتل الواوي واليائي موضوعا
بحسب الاصل على وزن فعل وفعل بضم العين او كسرها
نحو طول طولى وهيب واتصل بهما ضمير المتكلم موحدا
او مجموعا او ضمير المخاطب او المخاطبة موحدا او مثنى او
مجموعا او ضمير جمع المؤنث الغايب لم يغير كل واحد منهما
عن صيغة الاصلية التي وضعت عليها الا انه نقلت ضمة العين
وكسرتها ما قبلها وحذفت العين لالتقاء الساكنين بينها
وبين اللام وتقول في الواوي الذي على وزن بضم العين
طلت طلنا طلت طلتما طلتم طلت طلتما طلتن طلت
اصلها طولت الخ نقلت الضمة الى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام
وتقول في معتل اليائي عند اتصال الضمير به هبت هبنا

هبت هبتما هبتم هبت هبتما هبتن هبن اصلها هيبن
فنقلت الكسرة الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين الياء واللام الفعل **قال** واذا
بنيته للمفعول كسرت الفاء في الجميع فقلت صبن واعتلاله
بالنقل والقلب في بيع واعلاله بالنقل **اقول** اذا بنيت ماضي
معتل العين الواوي واليائي للمفعول كسرت الفاء في الجميع
في فعل في الامثلة الساكنة بكسرة منقولة عن العين بعد سلب
ضمة الفاء لان الماضي اذا بني للمفعول وجب ضم اوله وكسر
ما قبل آخره في مثال الصحيح فاذا فعلت هكذا هنا
لكان الواو والياء مكسورا بعد مضموم وهو ثقيل
سيما في حرف العلة فوجب نقل الكسرة الى الفاء وقلبت
الواو ياء في الواوي لسكونها وانكسار ما قبلها فقلت
صبن صيبا صبنوا صينت صينتما في الواوي
بنقل كسرة واو صون الى الصاد وقلبها ياء فيكون
اعلاله بنقل والقلب بيع وقلت بيع بيعا بيعوا

بعت بعتا في اليائي ينقل كسرة الياء الى الباء فيكون
اعلاله بالنقل وكسر الفاء في الجميع وحذف العين و
الامثلة المتحركة فقلت صنت صنتما صنتم صنت صنتما
صنتن صنت صنا في الواو ينقل كسرة الواو ويقلب ياء
وحذفه لكل لتين فيكون اعلاله بالنقل والقلب والحذف
وقلت وبعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت
بعنا في اليائي ينقل كسرة الياء وحذفه فيكون اعلاله بالنقل
والحذف **قال** وتقول في المضارع يصون ويبيع واعلالهما
بالنقل ويخاف ويهاب واعلالهما بالنقل والقلب
اقول المضارع اما معلوم او مجهول فالمعلوم فاعلاله
بالنقل والقلب في الامثلة الساكنة وبالنقل والحذف
او بالنقل والقلب والحذف في الامثلة المتحركة فنقول في المضارع
المأخوذ من صان وباع يصون ويبيع بالنقل لان اصلهما
يصون ويبيع بضم الواو وكسر الياء فاذا نقلنا الى الياء
صار يصون ويبيع فيكون اعلالهما بالنقل وفي المأخوذ

من خاف

من خاف وهاب ويخاف ويهاب بالنقل
والقلب لان اصلهما يخوف ويهيب فاذا نقلت الفتحة
الى الفاء وقلبنا الفاء بتحركهما حكما وانفتاح ما قبلهما
لفظا صار يخاف ويهاب فيكون اعلالهما بالنقل والقلب
وفي المأخوذ من صن يصن بالنقل والحذف فان اصله
يصونن فاذا ادغمت النون في النون صار يصون فاذا نقلت
ضمة الواو الى الصاد وحذفت للساكنين فصار يصن وفي
المأخوذ من خفن يخفن لان اصله يخوفن فاذا نقلت حركة
الواو الى الخاء قلبت كذلك وحذفت الالف للساكنين
فصار يخفن وقس عليهما يبعن ويهبن فيكون اعلال
يصن بالنقل والحذف ويخفن بالنقل والقلب والحذف
والمجهول فاعلاله بالنقل والقلب بلا تكون في الامثلة
الساكنة وبهما وبالحذف في الامثلة المتحركة فنقول
يصان يصانان يصانون تصان تصانان يصن تصان تصانان

تكن اكن نكن يبتاع يبتاعان يبتاعون تبتاع
تبتاعين تبتاعان تبتعن ابتاع نبتاع **قال** وهو يدخل
الجازم فيسقط العين اذا سكن ما بعده وتثبت اذا تحرك
فتقول نحو لم يكن لم يكونا لم يكونوا لم تكن لم تكونا لم يكن لم اكن
لم نكن **اقول** اى فرع من المضارع شرع فيما يتفرع عليه
اعلم ان الجازم اذا دخل على الفعل المضارع والمعتل العين
سقط العين اذا سكن لام فعله سواء كان معتل العين واويا
او يائيا فتقول في الواوي لم يكن اصله لم يكون فلما دخل عليه
الجازم حذفت منه حركة لام الفعل للجزم فالتقاء الساكنان
وهما العين واللام فحذفت العين للساكنين فصار لم
يكن كان العين اولى بالسقوط لانه معتل واللام صحيح
فهو اقوى من العين ولانه لو سقط اللام فصار لم يكو
ولم يبق ولم يجز تسقط العين اذا لقيته ساكن فيبقى الكلمة
المعربة على حرف واحد هذا اذا كان اللام ساكنة وهي لا تكون

الا في الامثلة

الا في الامثلة المستترة وهي التي يستتر فيها الضمير
وهي في الماضي ثلثان وفي المضارع خمس وتثبت العين
اذا تحرك لام فعله لعدم التقاء الساكنين وهو في
الامثلة البارزة نحو لم تكونا لم تكونوا الخ ولم يكن
اصله يكونن فالتقاء الساكنان وهما العين واللام فحذف
العين لالتقاء الساكنين ثم ادغمت نون لام الفعل
في نون ضمير جمع المؤنث ثم دخل عليه الجازم فصار لم يكن
بسكون لام الفعل فيه بواسطة اتصال نون التي وهي ضمير
جمع المؤنث وليس للجازم فيه عمل ولا يحذف نون ضمير
جماعة المؤنث لانه ضمير الفاعل ومن المحال ان يحذف العامل
الفاعل **قال** وهكذا قياس لم يصم لم يبيعا لم يخف
ولم يخفا **اقول** وحكم المعتل العين اليائي مثل يبيع
اذا دخل عليه الجازم في اسقاط العين واثباتها
كحكم المضارع المعتل العين الواوي اذا دخل عليه

الجازم ففي كل موضع سكن لام الفعل في المعتل العين
اليائي حذف عين الفعل وفي كل موضع لم يسكن لام الفعل
لم يحذف نحو المعتل العين كما مر في المعتل العين الواوي ولم يخف
أصله يخاف فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة اللام للجزم
فالتقى الساكنان وهما الألف ولام الفعل فحذفت الألف
فصار لم يخف ولم يخافا أصله يخافان فلما دخل عليه الجازم
فحذفت النون للجزم فصار لم يخافا ولم يحذف الألف لعدم
موجب حذفها وقس عليهما سائر الأمثلة قال وقس عليه
الأمر نحو صن صونا صونوا صوني صونا صن وبالتأكيد صونن
صونان صونن صونان صنان وبع بيعا بيعوا بيعي بيعا
بعن وخف خافا خافوا خافي خافا خفن وبالتأكيد خافن
وبيعن أقول وقس عليه الأمر المأخوذ من المعتل العين
الواوي واليائي على حكم مضارع المجزوم في حذف العين
عند سكون ما بعده وثبوته عند تحركه لكونه في حكم

المجزوم

المجزوم ففي كل موضع تسكن لام الفعل من الأمر حذفت
عين الفعل منه وفي كل موضع تحرك لام الفعل منه
لم تحذف العين وعلى سقوط العين وثباتها على
الفعل المضارع المجزوم أو ما في حكمه نون التأكيد على ما
ما سقط لأجله لزوال موجب حذفها فتقول في المجزوم
وبالتأكيد لم يصونن لم يبيعن ولم يخافن بإعادة
العين المحذوف في الأمر بيعن وخافن قال ومزيد
الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية وهي أجاب يجيب
إجابة واستقام يستقيم استقامة وانقاد ينقاد انقيادا
واختار يختار اختيارا أقول ومزيد الثلاثي في المعتل
العين الواوي واليائي لا يعتل إلا أربعة أبنية وهي
الإفعال والاستفعال والانفعال والافتعال
نحو أجاب أصله أجوب نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للإعلال
والاستثقال لها عليها ثم قلبت الواو ألفا لتحركها
حكما وانفتاح ما قبلها لفظا وكذا يجيب أصله يجوب نقلت

حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها واجابة اصلها اجوابا فنقلت حركة الواو الى
ما قبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظا
فالتقاء الساكنين الالف المنقلبة عن الواو والالف
الزائدة للمصدر فحذفت احديهما لالتقاء الساكنين
فذهب سيبويه الى ان المحذوف هي الالف الثانية بناء
على ان الثقل انما نشأ منها ولانها زائدة فهي اولى بالحذف
بخلاف الاولى فانها تدل على الاصل وذهب الاخفش
الى ان المحذوف هو الاولى ولان من عادتهم اذا التقى
الساكنان حذفوا الساكن الاول ولان الحذف بمنزلة
الادغام اذا الحذف فاذا التخفيف كما افاده الادغام
فكما يدغمون الحرف الاول في الثاني يحذفون الحرف الاول
من الساكنين ولان الالف الثانية انما زيدت لدلالتها
على المصدر والحذف ينافيها ثم عوض عنها تاء التانيث
في الاخرى فان قيل فلم لم توضع التاء بعد الواو

المحذوف

المحذوف من اجواب واستقوام قلت طلبنا للفرق
بين البدل والعوض اذ البدل هو قائم مقام الشيء فكان
من حقه ان يقع موقع المبدل عنه والعوض الجبر ما في
الكلمة فاذا وقع العوض فقد حصل الجبر فان قيل فلم
تعين هذه التاء بالعجز قلنا لانها تاء التانيث
ومن حقها ان يقع في الاخرى ولان الاخرى هو محل
الزيادة والنقصان ويجوز ترك التعويض عند الاضافة
نحو قوله تعالى واقام الصلوة فلان ذكر المضاف اليه بمنزلة
تاء التانيث واستقام اصله استقوم نقلت حركة
الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لفظا ويستقيم اصله يستقوم نقلت حركة الواو
الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
واصل استقامة استقوام نقلت حركة الواو الى
ما قبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها حالا وانفتاح ما قبلها

لفظا فالتقى الساكنان وهي منقلبة عن الواو والالف
المصدر فحذفت احديهما ثم عوضت منها التاء في آخرها
كما تراه فصار اقامة واصل انقاد ينقاد انقود ينقود
قلبت الواو الفا فيهما لتحركها لفظا وانفتاح ما قبلها لفظا
واصل انقيادا انقوادا حذف حركة الواو ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واصل اختار يختار اختير يختير
قلبت الياء الفا فيهما لتحركها وانفتاح ما قبلها واختيارا
على الاصل قال واذا بنيتها للمفعول قلت اجيب يجاب
واستقيم يستقام وانقيد ينقاد واختير يختار اقول
اذا بنيت هذه الافعال المذكورة لما لم يسم فاعله تقلب
العين في الماضي ياء وفي المضارع الفا سواء كان واويا او يائيا
نحو اجيب اصله اجوب على مثال اكرم نقلت الكسرة
الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
واصل يجاب يجوب على مثال يكرم قلبت الواو

الفا

الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن واصل
استقيم استقوم مثل استخرج فنقلت الكسرة من
الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها واصل يستقام يستقوم نقلت حركة الواو
الى ما قبلها ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها لفظا واصل
انقيد انقود مثل انقطع نقلت الكسرة الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وينقاد اصله ينقود قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واختير اصله اختير
استثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها حركة
الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها واصل يختار يختير قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال والامر منها
اجب اجيبا واستقم استقيما وانقد انقادا واختر
اختيرا اقول اذا اردت ان تبنى الامر من الابنية الاربعة

[illegible] ثم حذفت [illegible] فصار
اختيار او فيه على اختيار واختاري اختارا
اخترن فيحذف العين اذا سكن لام الفعل وتثبت
اذا تحرك قال ويجيء نحو قوّل وقاول وتقاول و
زيّن وتزيّن وساير وتساير واسودّ واسوادّ
وابيضّ وابياضّ وسائر تصاريفها اقول هذه الافعال
كلها مصونة عن الاعلال لانها لو اعتلت لكان
اعلالها بالقلب او الحذف او الاسكان لكنه لم يمكن
لانتفاء شرط لان شرط قلبها الفا تحركها وانفتاح
ما قبلها لفظا او حكما وشرط قلب احدهما بالاخرى
كعدم حركة ما قبلها من جنس الاخرى وهو منتف
في الابواب المذكورة وشرط حذفها في الاجوف لا
لتقي الساكنان وشرط الاسكان ثقلها بالضمة والكسرة

كيقول

كيقول ويبيع فنقلتهما ظاهر وكذا يصلح سائر [illegible]
نحو المضارع واسم الفاعل والمفعول والامثال [illegible]
فيعرج لتبعيتها الماضي في الاعلال وعدمه قال واسم
الفاعل من المجرد يعتل بالهمزة كصائن وبائع والمزيد
فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب ومستقيم و
منقاد ومختار اقول لما فرغ من الفعل شرع في الاسم لتبعيته
الفعل في الاعلال وعدمه واسم الفاعل اي [illegible] الثلاثي
المجرد المعتل العين الواوي واليائي يعتل بالهمزة كصائن
وبائع اصلهما صاون وبايع قلبت الواو والياء فيهما
همزة فان قيل الاعلال للتخفيف ولا تخفيف ههنا لثقل
الهمزة قلنا لا نسلم عدمه لان قائل اخف من قاوم وان
تسلم عدمه فلان الاسم فرع الفعل في الاعلال فلو لم
يعل الاسم مع اعلال فعله لزم مزية الفرع فوجب اعلاله
وقياسه ان يعتل بما اعتل به المضارع لان اعلاله

... اجاب يجيب اجابة ... اجيب اجيبا
غيبم استقيما الخ فاجب امر من تجيب حذفت منه حرف
المضارعة واعيدت الهمزة المرفوضة ثم حذفت حركة
لام الفعل للجزم فالتقى الساكنان هما الياء والباء
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار اجب واجيبا
امر من تجيبان حذفت منه حرف المضارعة واعيدت الهمزة
المرفوضة حذفت النون للجزم فصار اجيبا وقس عليه
اجيبوا اجيبي اجيبا اجبن فتسقط العين اذا سكن
اللام وتثبت اذا تحرك واستقم امر من تستقيم حذفت
منه حرف المضارعة وزيدت في اوله همزة الوصل مكسورة
ثم حذفت حركة اللام لام الفعل للجزم فالتقى
الساكنان هما الياء والميم فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين فصار استقم استقيما امر من
تستقيمان حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة

الوصل

22

... الوصل مكسورة في ... النون للجزم
استقيما وقس عليه استقيموا استقيمي استقمن فتسقط
العين حيث سكن لام الفعل وتثبت حيث تحرك و
انقد امر من تنقاد حذفت منه حرف المضارعة وزيدت
همزة الوصل مكسورة في اوله وحذفت حركة لام الفعل
للجزم فالتقى الساكنان هما الالف والدال فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين فصار انقد وانقادا امر من تنقادان
حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة مكسورة
في اوله وحذفت النون للجزم فصار انقادا وقس عليه
انقادوا انقادي انقادا انقدن واختر امر من
تختار حذفت منه حرف المضارعة وزيدت في اوله
همزة الوصل مكسورة وحذفت حركة لام الفعل
فالتقى الساكنان هما الالف والراء فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين فصار اختر واختارا امر من

وواو المفعول فحذفت احداهما فمذهب سيبويه ان المحذوف
فيهما واو مفعول لكن الضمة ابدلت بالكسرة في اليائي لانه
لولاه لانقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
فيلتبس الواوي باليائي فوجب الابدال للسلامة واما
حذف واو مفعول دون عين الفعل لان واو المفعول
زائد وعين الفعل اصلي والزائد اولى بالحذف والاصلي اولى من ان
بالابقاء لان العين يدل على هيئة الكلمة من الواوي واليائي
فوزن مصون عند سيبويه مفعل ووزن مبيع مفعل
ومذهب ابي الحسن ان المحذوف منهما عين الكلمة اعني
الواو في مصون والياء في مبيع الا انه ابدلت كسرة
الضمة كسرة في اليائي ونقلت الواو ياء لسكونها و
انكسار ما قبلها لئلا يلتبس اسم المفعول من المعتل العيني
الواوي على تقدير عدم الابدال والقلب واما اختار باليائي ح
الاخفش حذف عين فعل دون واو المفعول لان

واو المفعول

25

~~بالنقل بالمضارع من النقل~~ والقلب واو المفعول
انما زيدت للدلالة على بناء اسم المفعول فلو حذفت
الواو لبطلت الدلالة بخلاف عين الفعل فانه حذفت
لم يحذف بحذفها غرض ويمكن ان يجاب عنه بان الواو والميم
تدلان على بناء اسم المفعول واذا سقطت الواو تبقى
له الميم الدالة على بناء اسم المفعول مع ان الميم اولى دلالة
على بناء اسم المفعول لاستبدادها ... لانها على
الثلاثي المزيد فيه والرباعي نحو مكرم ومد... ومستخرج
ولان الواو لو دلت على بناء اسم المفعول لما انقلب
ياء كما ذهب اليه الاخفش في ابدال الضمة ما قبل
الواو كسرة وقلب الواو ياء في مبيع لان الواو انقلبت
فيه ياء لم يبق ما يدل على بناء اسم المفعول وما قيل
ان حذف العين لا يفوت غرضا ممنوع لان عين الفعل

حمله على الفعل وحمله على ما اخذ منه اولى لكنه لم يمكن لان
اعلاله بالنقل كيبيع او بالقلب بالالف كيخاف في اعلاله
بالنقل لم يمكن لعدم قبول ما قبله وكذا من الالف وكذا
بالقلب لسكون ما قبله فوجب حمله على الماضي واعلاله با
لالف ههنا لم يمكن الالف لذلك فوجب العدول عن قياس
الماضي الى ما هو اقرب من الالف وهو الهمزة لقربها من مخرجه
لاتحاد صورتهما في كثير من المواضع في الخط وصورة خط
الهمزة في اسم الفاعل نحو صائن وبائع صورة الياء
من غير نقطة للفرق بين الخاصة وبين التي هي صورة الياء
الهمزة ونقطها لحن لكنك تقول لما وجب العدول وجب
حمله على ما اخذ منه ثم العدول عنه قياسا لان حمله على الماضي
ليس بقياس وهو حمل عليه وعدل عنه لئلا يلزم العدول ابتداء حينئذ
ولا يشكل في اولوية العدول بدرجة واسم الفاعل المأخوذ
من الثلاثي المزيد فيه من معتل العين الواوي واليائي يعتل

ما اعتل

بما اعتل به المضارع من النقل والقلب كمجيب ومستقيم
اصلهما مجوب ومستقوم نقلت الكسرة عن الواو فيهما
الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فيهما فصار مجيب ومستقيم او بالقلب نحو مستفاد
ومختار اصلهما مستفود ومختير قلبت الواو والياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او بالنقل كمعيد اصله معود
نقلت الكسرة الى ما قبلها فصار معيد قال واسم المفعول
من المجرد يعتل بالحذف كمصون ومبيع والمحذوف واو
المفعول عند سيبويه وعين الفعل عند ابي الحسن الاخفش
وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون مبيوع اقول
اسم المفعول المأخوذ من المعتل العين الواوي واليائي
يعتل بالنقل والحذف كمصون ومبيع اصلهما مصوون
ومبيوع استثقلت الضمة على الواو والياء فنقلت
ضمتهما الى ما قبلهما فالتقى الساكنان هما عين الفعل

تدل على اصل البنية من انها واوية او يائية فوزن مصون
عند الاخفش مفعول ووزن مبيع عنده مفعل
وبنو تميم يثبتون الياء لعدم ثقل اجتماع الواو
مع الياء كاجتماع الواوين قال ومن المزيد يعتل
بالقلب اذا اعتل فعله كمجاب ومستقام ومنقاد و
مختار اقول اسم المفعول اما من الثلاثي المزيد فيه
[illegible] العين الواوي واليائي يعتل بالقلب ان
اعتل فعله بالقلب كمجاب ومستقام اصلهما مجوب
ومستقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو
الفا لتحركها فيها حكما وانفتاح ما قبلها وانما قال ان
اعتل فعله احترازا به عن اسم المفعول الذي لم يعتل
فعله مثل متحوذ ومتعوذ ومستصوب فانه
لم يعتل منها لعدم اعلال فعلها لان اسم المفعول في الاعلال

وعدمه تابع للفعل قال الثالث المعتل اللام
ويقال له الناقص وذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف
اذا اخبرت عن نفسك اقول النوع الثالث من المعتلات
معتل اللام وهو ما كان لام فعله حرف علة ويقال لهذا النوع
معتل اللام والناقص وذو الاربعة [illegible]
له معتل اللام لان لام الفعل حرف علة [illegible] فهي لنقصانه
في حالة الجزم وكذا حالة الرفع نحو لم يغز ولم يرم
وهو يغزو ويرمي وذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة
احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت جعل الضمير
لصاحبه الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة
لشدة اتصاله بالفعل فكانه جزء من الفعل والاطراف
في وقوع حرف العلة طرفا قال فالمجرد منه تقلب الواو والياء
الفا اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى وعصا
ورحى اقول تقلب الواو والياء من الثلاثي المجرد المعتل اللام

والمزيد شرع في الخاص للخاص بقوله اما الماضي فنقول
الناقص اما فعل او اسم او مجرد او مزيد فالمجرد اما ماضي
او مضارع فالماضي اما معلوم او مجهول فالمعلوم يحذف
اللام منه في مثال فعلوا من الجمع المذكر الغائب اي مطلقا
سواء كان واوا او ياء وسواء كان عين فعله مفتوحا
او مضموما او مكسورا وفي مثال فعلت وفعلتا اذا
انفتح العين فيهما لانه لو كان عين فعل كل واحد منهما مكسورا
رضيت رضيتا او مضموما سروت سروتا لم يحذف
منهما لعدم موجب حذفها منها وتثبت اللام في غير
الامثلة التي ذكرنا حذفها منها وانما اذكر امثلة جميع
ذلك مما حذفت منها اللام ومما لم يحذف على سبيل التفصيل
كما ذكرها المصنف فنقول غزا اصله غزو قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها غزوا جاء على الاصل وانما
لم تقلب الواو في غزوا الفا مع انه متحرك وما قبله مفتوح

لانه لو انقلب الواو الفا لادى الى التقاء الساكنين
من الالفين احدهما الف المنقلبة من الواو والاخر الف
التثنية فلا بد من حذف احدهما فاذا حذف احدهما التبس
التثنية بالمفرد ولم يتميز احدهما من الاخر نحو واصل غزوا
غزووا بواوين احدهما واو لام الفعل والاخر واو جماعة
المذكورين على وزن فعلوا فقلبت الواو الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان هما الف المنقلبة
من الواو وواو الضمير فحذف الالف لان الواو علامة
الفاعل فبحذفها يفوت الغرض واصل غزت
غزوت على وزن فعلت قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار غزات فالتقى الساكنان احدهما الالف
والتاء الساكنة ولا يمكن تحريكها لكون واحد منهما
لخروجها عن وضعها بسبب التحريك فحذفت الالف

الواوي واليائي التي سواء كان اسماً او فعلاً ماضياً
او مضارعاً معلوماً او مجهولاً مجرداً او مزيداً اذا
تحركتا لفظاً وانفتح ما قبلهما لفظاً كغزى ورمى في الفعل
المجرد اصلهما غزو ورمي قلبت الياء والواو الفاً لتحركهما
لفظاً وانفتاح ما قبلهما لفظاً وعصا ورحى في المجرد اصلهما
عصو ورحي قلبت الواو والياء الفاً لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين بينه وهو التنوين
ولم يحذف التنوين للدلالة على الوزن وانما اورد المصنف
اربعة امثلة لان اثنين منها للفعل واثنين منها للاسم
لكل واحد منها اسناد احدهما واوي والاخر يائي
قال وكذلك فعل الزائد على الثلاثة كاعطى واشترى
واستصفى واسم المفعول كالمعطى والمشترى والمستصفى
والمستصفى اقول وكذلك تقلبان الفاً في الفعل اي كل
الزائد على الثلاثة اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كاعطى

والمشترى

والمشترى والمستصفى والاسم الزائد على ثلثة احرف اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما كالمعطى والمشترى والمستصفى قال
واذا لم يسم الفاعل في المضارع كقولك يغزى ويرمى اقول
كذلك تقلب الواو والياء الفاً في الفعل المضارع في الفعل
اللام الواوي واليائي المبني للمفعول سواء كان الفعل
مجرداً او مزيداً اذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها
نحو يغزى ويرمى ويعطى ويشترى ويستصفى اصلها
يغزو ويرمي ويعطو ويشتري ويستصفو قلبت
الواو والياء فيها الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قال
اما الماضي نحو ... اللام منه في مثال فعلوا استطاعوا وفي امثال
علت وفعلنا اذا انفتح العين وثبتت في غيرها فتقول غزا
غزوا غزوا الخ ورمى رميا رموا الخ ورضي رضيا رضوا
الخ وكذلك سرو سروا سروا الخ اقول لما فرغ من بيان
المعتل المشترك بين الاسماء والافعال المجردة

للساكنين ولا يمكن حذف التاء لزوال علامة التأنيث واصل
غزتا غزوتا فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار غزاتا ثم حذفت الالف لامرين احدهما ان غزتا
تثنية وهي فرع للمفرد وقد حذفت من غزت فلو لم تحذف
منها لزم مزية الفرع على الاصل والثاني ان حركة تاء التأنيث
في غزاتا عارضة بسبب الالف لكنه يلزم التقاء
الساكنين والحركة العارضة ليست معتدة ومن العرب
من يقول غزاتا باثبات الالف وتثبت في غزون وغزوت
الخ لعدم موجب حذفها ونقول في معتل اللام اليائي
رمى اصله رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ورميا على الاصل وانما لم تقلب الياء الفا
رميا مع ان مقتضي قلبها موجود فيه وهو تحركها و
انفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالمفرد واصل رموا

رميوا

رميوا على وزن فعلوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت الالف للساكنين فصار رموا ولا يجوز
حذف الواو لزوال علامة الفاعلين واصل رمت رميت
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رمات
فالتقى الساكنان هما الالف المنقلبة عن الياء وتاء التأنيث
ولا يمكن تحريك احدهما لانه لو حرك يخرج عن وضعه فحذفت الالف
ولا يجوز حذف التاء لانها علامة التأنيث واصل رمتا
رميتا على وزن فعلتا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار رماتا ثم حذفت الالف بالدليل الذي ذكرنا
في غزاتا ومن العرب من يقول رماتا باثبات الالف
وتثبت لام الفعل في رميت الخ لعدم موجب حذفها واصل
رضي رضو لانه من الرضوان وهو معتل اللام الواوي
قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضي وتثبت الياء فيه لعدم موجب حذفها منه واصل رضيا

رضوا قلبت الواو ياء كذلك واصل رضوا رضيوا او اصله
رضووا بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الضمير
قلبت الواو الاولى ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضيوا استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فصار
رضوا وقلبت الواو في رضيت الخ اصلها رضوت الخ
قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيها وتثبت
الياء المنقلبة عن الواو لعدم موجب حذفها منها وسرو
سروا الخ كلاهما على الاصل واصل سروا سرووا بواوين
احداهما واو لام الفعل والاخرى واو الضمير استثقلت
الضمة على الواو فحذفت فالتقى الساكنان هما واو
لام الفعل وواو الضمير ثم حذفت واو لام الفعل
لالتقاء الساكنين دون واو الضمير لانه علامة
الفاعلين قال وانفتح ما قبل واو الضمير في

غزوا

غزوا ورموا وضمت في رضوا وسروا لان واو الضمير اذا
اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام فاذا انفتح ما قبله
ابقي على الفتحة وان انضم او كسر ضم واصل رضوا رضيوا
نقلت ضمة الياء الى الضاد فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
اقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان واو الضمير كالالف
والالف يقتضي فتحة ما قبلها فيقتضي واو ضمة ما قبلها
ومع هذا فتحت ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا وضمت
في رضوا وسروا اجاب عنه بانه لا يلزم من اقتضاء الالف
الفتحة اقتضاء الواو الضمة لان الواو يتحقق بعد الفتحة
كما يتحقق بعد الضمة بخلاف الالف فانه لم يتصور الا بعد الفتحة
وح لهذا ان الواو الضمير اذا اتصل بالفعل الناقص فتحت
ما قبلها او ضمت لانه اذا اتصل به لزم التقاء الساكنين
بينه وبين اللام وسقط اللام فان انفتح ما قبلها ابقي
على الفتحة لتحققه بعد الفتحة ولانه بين الاصل بقاء

الشيء على ما كان اولان الواو ي قلبت فيهما الف وحذف
الالف لبقي ما قبل الواو الضمير فبقي على الفتح ليدل الفتحة
على الالف المحذوفة وان انضم ما قبل واو الضمير نحو سروا
ابقي على الضم لان الاصل بقاء الشيء على ما كان كما مر
ولان واو لام الفعل ي حذفت منه بقي ما قبله مضموما فابقي
عليها لتدل على الواو المحذوفة وان انكسر ما قبل واو الضمير
نحو رضوا ضم واصله رضيوا فعلم قد سبق كيفية
اعلاله قال واما المضارع فكذلك فتسكن الواو
والياء والالف في الرفع وتحذف في الجزم وتفتح الواو
والياء في النصب وتثبت الالف ساكنة قوله كما في الملحق
ثم بحث ما في معتل اللام الواوي واليائي شرع في بحث
المضارع المعتل اللام الواوي واليائي فالمضارع اما
معلوم او مجهول فالمعلوم تقلب واوه وياؤه الفا
ان انفتح عينه كيرضى ويخشى فيكون لامه واوا او ياء

اوالى

خاص بالاسم قوله اما تنوين التمكن المتمكن هو المعرب لتمكنه في
الاسمية والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني غير
متمكن قوله ولا امكنية للفعل ولا للحرف والفعل المضارع
معرب فلم يحتج الى الفارق ... لذا الحرف قوله ولما حذف
المضاف اليه اي لما حذف من المضاف اليه اذ وهو
جملة كان كذا عوض منه التنوين في اذ قوله واما تنوين
المقابلة اي تنوين المقابلة انما يدخل على جمع المؤنث
وليس للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فيهما تنوين المقابلة
قوله واما تنوين الترنم فليس مخصوص بالاسم بل يدخل
في الاسم والفعل والحرف اما دخوله الاسم والفعل ففي
قوله اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا

واما دخول الحرف ففي قوله فهل لها الان تورد شرب الحسن هلا
قوله وانما اقتضى الاسناد وهي الى ادا الاسناد اليه قوله وهو
غير جار يمنوع بمثل اعجبني ضرب زيد عمروا فالاولى
ان يقال الفعل موضوع لان يسند به معنى مصدره الى
شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه والا يخرج عن وضعه
قوله اي كونها مضافا فمن الاضافة يكون مضافا فالان
الفعل قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع
نفع الصادقين فالاضافة تتعدد بحرف الجر مطلقا
سواء كان مضافا او مضافا اليه بحيث بالاسم
المعرب المركب الخ اراد بقوله لم يشبه يناسب كما

كما يعلم من حد المبني قوله والمراد بمبني الاصل الخ وكذلك
الجملة من حيث هي جملة من اقسام مبني الاصل بل ولقائل
ان يورد النقض بمثل نفس لحد مبني الاصل كضرب في
ضرب زيد قوله ولان تقديره الحد عطف على ما تقدم بحسب المعنى
كانه قيل النقض مندفع كما ذكرنا من الجواب ولانه قوله و
لم يتوجه الاشكال هذا الجواب الصحيح قوله من حيث هو مركب
فيكون مبنيا مبنيا لخمسة عشر وقد لا يكون متبنيا
كبعلبك قوله لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان
لفظ غلام في غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا مع انه
ليس بمعرب لعدم تحقق عامله في هذا التركيب رد عليه بانه
اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا

المسند اليه والمسند لانهما مركبات تركيبا اسناديا وخرج
يخرج المضاف اليه وساير المعمولات كالمفاعيل الخمسة
وما يشبهها عن حد المعرب فالاولى ان يقيد المراد التركيب
مع العامل فيرد المبتدا والخبر الا على قول من يجعل كلا
منهما عاملا في الآخر وهو قول مرجوح فقيل المراد تحقق
مع العامل وح لا اشكال قوله لكونه مشابها اي ضعيف للفعل
الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين قيل مشابهته
غير المنصرف في تحقق الفرعيتين انما هو مع الفعل
مطلقا لا خصوصية مع الفعل الماضي وامر المخاطب و
الفعل مطلقا ليس بمبني الاصل قوله حكم المعرب وخاصيته
ان يختلف اي خاصة الاسم المعرب بالقياس

الى المبني من الاسماء وفي بعض النسخ وخاصيته اي اثره
قوله لان الاعراب كالوصف وايضا لفظ زيد مثلا يدل
على ذات زيد ورفعه مثلا يدل على فاعليته وفاعليته صفة
لذاته حكما فكما ان الذات متقدمة على صفتها كذلك
ينبغي ان يكون الدال على الذات متقدما على الوصف قوله
ويمكن ان يجاب عنه بغرة للنحاة لا يخفى على ان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات
في التراكيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع فان العارف باحكامها مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مفهوم مثلا ان يعرف انه صادق على اسم

مخصوص كزيد مثلا فيعرف ثم انه مما يختلف آخره في كلامهم
فيجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم قوله فلئلا يدخل فيه ابحي
في حد الاعراب قوله فانها اسباب بعيدة اي العوامل في
المعاني المختلفة فان المعاني سبب لاختلاف آخر المعرب
بعيدة بواسطة واحدة والعوامل سبب له بعيد بواسطتين
قوله فان الاختلاف لا يوجد فان آخر المعرب اذا حرك
ابتداء بالضم مثلا لم هناك اختلاف فاذا فتح او كسر بعد
ذلك حصل الاختلاف قوله لكان له وجه في بعض النسخ لكان
اوجه ولعله تصحيف وان امكن توجيهه ايضا قوله بناء
آخ فان زيدا مثلا لو قيل الوقوع في التركيب عن معرب بل مبني
عنده على السكون واذا وقع على التركيب وحركت بالضم مثلا

مثلا حصل هناك اختلاف للانتقال من السكون الى الحركة
وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحدة
منها سببا فيكون تاما له واما السكون الاصلي فلا اختلاف
معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عدم
اعرابا قوله ليدل متعلق باختلف لكن فاعل يدل ضمير راجع الى
ما اختلف لا ضمير راجع الى الاختلاف كما يتبادر اليه
الوهم من كونه متعلقا باختلف قوله ولما كان آخ لان الاسماء
معان لازمة تدل عليها بجواهرها ومعان نظرا عليها
عند وقوعها في التركيب فلابد لها من علامة هي الاعراب
قوله نحو ما احسن زيدا آخ مثل هذه الامثلة التي ولد بعض
اذا نصبت زيدا فالمراد منه التعجب واذا رفعت فالمراد

المنفي واذا جوز تميه مع رفع احسن فالمراد الاستفهام
قوله نحو ما احسن الخ اي ان مثل هذه الامثلة التي لا
تميز فيها المعاني بسبب العامل لم يتم الاستدلال
على الحاجة الى وضع الاعراب في بعض المواضع لم يطرد
في الكل لا يقال الاشتباه في الثالث بسبب حركة النون
بالضمة لانا نقول هذه الضمة اعراب وايضا يجوز ان لا
يتنبه بهذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركات زيد
قوله معنى المعتورة المعتورة بكسر الواو المتداولة بكسر الواو
ايضا لان هذه المعاني تأخذ الاسم على سبيل التناول
اي التناوب اي يأخذه هذه المعاني تارة ويأخذه المعنى
الآخر تارة اخرى وهكذا قوله علم الفاعلية الخ كان المتوهم

توهم ان الياء في الفاعلية والمفعولية للنسبة ح
يلزم ان يكون الرفع علم الاشياء المنسوبة الى الفاعل
دون الفاعل وان يكون النصب علم الاشياء المنسوبة
الى المفعول دون المفعول والصواب ان الياء فيهما لا
مصدرية اي كون الشيء فاعلا وكون الشيء مفعولا
وهما صفتان للفاعل والمفعول والرفع علم الفاعلية
الفاعل التي هي صفة للفاعل فلو قال المصنف علم الفاعل
لكان غير صحيح وكذا الحال في واما الاضافة فهي غير محتاج
الى ياء مصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه
قوله كالمبتدأ والخبر واسم كان فاعل عند
المص لا منسوب اليه فالاولى تركه والمراد بقولنا علم

الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه لا علم المضاف اليه
كما عرفت فان قلت اذا كان علم الرفع الفاعلية علته والفا
لا يوجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل
قلت ان الرفع علم للفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان
آخر كالابتدائية مثلا على سبيل المنع والنصب علم
المفعولية اصالة والالحاق وكذا الجر علامة الشيء
مضافا اليه صورة على سبيل التبع قوله مثل
ان اصل الاعراب الخ وكذا الاصل الاعراب سواء
كان بالحروف او الحركات ان يكون ملفوظا فان كان
مقدرا فلعلة قوله مختلفة بان كان الخ اعلم ان الرفع يكون
بالضمة والالف والواو وكذا النصب يكون بالفتحة و

والكسرة والالف والياء وكذا الجر يكون بالفتحة و الكسرة
والياء والاسماء تختلف في استحقاق الرفع فبعضها
تستحق من الرفع الضمة وبعضها تستحق الواو وبعضها
تستحق الالف وكذا تختلف الاسماء في استحقاق
اقسام النصب واقسام الجر وصاحب الكتاب
قسم الاسماء باعتبار استحقاقها لاصناف انواع
الاعراب ليتضح احوالها في الاتصاف بالاعراب فهذا هو
الكلام بالظاهر المطابق لكلام المص في شرح الكافية
واما قول الشارح كل قسم منها تشترك في نوع واحد
من الاعراب فليس يظهر له معنى الا ان يحمل ان المراد
على ان الامور المندرجة في قسم واحد تشترك في

نوع واحد من الاعراب اي اعراب المفرد اي ملتبسان
او ملتبسان بالضمة فهو نوعين قوله في العبارة تطير
اذ قد عطف فيها على معمولي عاملين مختلفين فان
والمجرور معطوف على المضمر والعامل فيه الباء وقوله
نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية
والعامل فيه الظرف والقائم مقام متعلقه والجواب
لان المص يجوز ذلك فانه نظير في الدار زيد والحجرة عمرو قوله
او لعرابه الضمة رفعا اي اعرابه حال كونه مرفوعا بالضمة
ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا يلزم ان العطف
على عاملين مختلفين فلعل وجه النظر شيء آخر
وهو ان يفهم عبارة المص يدل على ان المفرد المنصرف مثلا

كان التباس
مثلا ملتبس بالضمة رفعا حال كونه مرفوعا وليس في ذلك
تصريح بان اعرابه الضمة ولا بان رفعه الضمة وضعف هذا
الوجه ظاهر قوله مفردة وكذا هذه الاسماء مفردة بالمعنى المقابل
للجملة ويمكن ان يقال الاسماء المعربة بالحروف لا يسمى منصرفا
على قول من فسر المنصرف بما يدخله الكسر والتنوين لكن
ظ كلام المص خلاف ذلك فلا يتم الجواب على قوله لان
مثل غلام زيد يعني مفرد بهذا الوجه وكذا غلام زيد ليس بمفرد
بالمعنى المقابل للمضاف قوله لذكر احكام غير المنصرف بعد قد
يقال ان الاهتمام بغير المنصرف لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسماء
الستة فلم يكتف في الاول بجزو جبر في الثاني بل ذكره هاهنا
فيما عرضه لئلا يقع الغلط في اسماء كثيرة قوله فالمراد بالمفرد

المثني والمجموع وغيرا الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم
المثني لاقتضائها المتعدد قوله مزيد على الاصل قيل اي مزيد
مزيد لان الاصل المراد حاصل بواسطة اعرابه بالحركات
وقيل لامزيد من هذا الوجه لان اعراب جمع المذكر السالم بتر
بالحروف اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف تا
علامة للجمعية فهي وحدها اخف منها مع حركة اخرى
اعرابية فان اعرابه بالحروف اصلا بالقياس اليه لان
الاصالة باعتبار الخفة قيل الاولى ان يقول ليكون الفرع
على وتيرة الاصل قوله اعلم انه يشكل مثل مسلمات اذا
جعل مثل مسلمات علما كعرفات فمذهب الزمخشري
انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية وذهب جماعة الى

انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة
كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه
باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل
نصبه وجره بالفتحة ففي نحو مسلمات حال العلمية اربعة اقوال
قوله مع ان اعرابه لح يمكن ان يقال انما كان اعرابه بالضمة
الكسرة رعاية للاصل لا لكونه غير منصرف فتكون بهذا
الاعتبار داخلا في جمع المؤنث السالم الذي عرف حكمه لا
في غير المنصرف لانه لم يعتبر عدم انصرافه قوله ويحتمل جواب
تقديم لما ذكره حلجا فيما بعد على انه خارج من هذا الحكم
قوله وكان من الواجب عليه لح يمكن ان يجاب عنه بانه
اكتفى في التنبيه على هذا القيد بايراده في الاسماء الستة فان

قيل فلم لم يكتف في التنبيه على قيد الاضافة الى المعنى بأنه المتكلم
بايراد هذه الاسماء مضافة الى غير المتكلم قلنا لانه لو اوردها
مضافة الى ضمير المخاطب فلو لم يذكر مثلا الاضافة فلربما
يتوهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب
فتأمل قوله وكلا اه كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى فهو يقتضي
الاعراب بالحركات نظرا الى لفظه والاعراب بالحروف
نظرا الى معناه فاعرب بهما رعاية لهما وانما خص المضاف
الى المضمر بالاعراب بالحروف لانه فرع المظهر فلما اضيف الى
الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ واعرب بالحروف
لانه فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي

التي هو الاصل قوله كلا واثنان اه اذ ليس لنا كل حتى يكون
مفرد الكلا ولا اثن ليكون مفرد الاثنان وانما اعرب اثنان اعراب
المثنى لان معناه معنى المثنى وصورته صورة المثنى واجري
مجراه في الاعراب قوله ولو حيث اه قد يقال يجوز ان يعتبر جمع
السلامة ادى تغيير وهذا لم يحصل دليلا بل اسقط بل حصل
من تمام الدليل الاول قوله فلان المثنى والمجموع حق العبادة ان
يقع في ان المثنى ويقع اما مخالفتها القياس في الوجه الاول
فلان قوله يقلب بعضها اه هنا يدل على ان علامة التثنية
هي الالف والياء ثم قلبت احدهما الى الاخرى وعلى ان علامة
الجمع هي الواو والياء ثم قلبت احدهما الى الاخرى قوله فلان
حروف الاعراب تلك حق هذه العبادة ما ذكر في العبادة الاولى

مع الاضافة

قوله لالتبس المثنى بالجموع الالتباس في حالة النصب
لان التنوين الذي كان فارقا بينهما لكونه مكسورا في المثنى
ومفتوحا في الجمع قد سقط واما في حالة الرفع فلا التباس
لان ما قبل الواو في المثنى يكون مفتوحا وفي الجمع يكون مضموما
وكذا لا التباس في حالة الجر لان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المثنى
ومكسورا في الجمع قوله رايت زيدانك لم يعلم قبل لما كان جعل
الالف علامة للنصب فيهما ملتبسا اسقطوا جعله علامة
للنصب وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما ولما كان الالف
اخف تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه راسا بل جعلوه هنا
للاخف علامة للرفع الذي هو اثقل الحركات في المثنى الذي
هو اكثر دائر للاعتدال قوله وفرقوا بينهما بان فتحوا النون لان

لان ما قبل الالف لما كان مفتوحا والنون مكسورا الخفة كالالف جعل
قوله ما قبل الياء في المثنى مفتوحا والنون مكسورا غاية للتوافق
وفي غيرها للعلامة فقط اي من تتمة علامة المثنى والجموع
وليس النون عوضا عن الحركة اي عن الحركة الاعرابية في المثنى
والمجموع كما في يضربان ويضربون وفيه بحث لان من قال انه النون
عوضا عن الحركة الاعرابية في المثنى والجموع كما في الفصل اراد
انه عوض عن الحركة التي كانت في المفرد وقد زالت بالحاق علامة
المثنى والجموع قوله لان هذه الحروف اي الالف والواو والياء قوله
عنده نفس الاعراب فلا يكون النون اعرابا قوله في آخرها الف
مفرد احتراز عن مثل حمراء وصحراء فان في آخرها الفا بعدها
همزة واعرابها بالحركات لفظا قوله لالتقاء الساكنين الساكنان

هما اللام والتنوين قوله والثاني الاسم المفرد اي بالاسم المفرد الذي
اعرابه بحركات لفظا والجمع المكسر الذي حاله في الاعراب كذلك
أي يكون لفظا قوله والثاني الاسم المفرد ضابطه كل اسم يكون
اعرابه بحركات لفظا فاذا اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا
بسبب هذه الاضافة قوله فيكون غير كسرة الاعراب اي في
جميع الاحوال قوله لما ذكرنا هو ان هذه الكسرة موجودة قبل
التركيب المقتضي لاعراب الغلام قوله وانما قال مطلقا اي في
جميع الاحوال قوله والثاني جمع المذكر السالم فان بعضهم جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى الكلمة ولها ساكن اعرابه تقديرية في
الاحوال الثلث نحو جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في حالة الرفع فقط كقولك جاءني

جاءني غلاما الرجل ولم يلتفت المص الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة
مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة
اللازم قوله فقلبت الواو ياء فهذه الياء قامت مقام الواو
في الدلالة على الجمعية دون الرفع لان الدلالة على الرفع من
خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع تقديريا مع
ثبوت علامة الجمعية قوله كان من الواجب ان يكون بالياء
اي يكون الاعراب في حال النصب والجر بالياء وهما اي النصب
والجر قوله كذلك اي بالياء قوله واذا عرفت ان الاعراب اللفظي
في اي صورة لما كان الاعراب التقديري في مواضع مخصوصة ضبطها
اذ بذلك ينضبط الاعراب اللفظي ايضا قوله لان اعرابهما اي اعراب
المفرد والجمع المذكورين قوله غير المنصرف في الاسم المعرب لما

كان ينقسم الى منصرف وغير منصرف وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف فضبطه اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس
الاعراب التقديري واللفظي قوله فيه علتان فان قيل نحو
هند اذا صرف فيه علتان فيدخل في حد غير المنصرف فلا
يكون مانعا قلنا انما ينصرف نحو هند اذا اعتبر مقاومة
خفة سكون الوسط احديهما فكان احديهما
في حكم العدم فلا يكون فيه علتان معتبرتان ذلك والمراد
قوله قال بعضهم انه اشار الى الحكاية والتركيب اما الحكاية
ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل ومع العلمية
نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
النقلية كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين

والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخلا عليهما
بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتاتى في نحو افكل علما وايضا
افكل اذا كان وصفا ليس منقولا من الفعل فالاولى ان يقال
وزن الفعل لما كان في الفعل لم يكن معه كسرة ولا تنوين في
الاسم فاذا وجد في ذلك الوزن على ما كان عليه في حال
كونه في الفعل لكن يرد عليه ايضا ان يكون مثل افكل في
العلمية غير منصرف فالافكل الرعدة واما التركيب ففي الثواني
كتركيب التانيث بالتاء لفظا او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب
التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم و
العدل في عمر فانه بمنزلة علتين تقدير الا ان الواضع
قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوفا الى نحو عمر وفي نحو ثلث

قوله وتذنيب في الظاء انيثه وتذنيب التعريف العلمي والتانيث المعنوي
فانه يذنب مثال المقول ومعرفة قوله ولهذا الوصف في قد سبق
اشارة الى ان نحو مسلمات علما منصرف عند الزمخشري لان
هذه التاء ليست متمحضة للتانيث تدل على الجمعية
ايضا فلا يقوي قوة المتمحضة فلا يعتد بها في منع الصرف ولا
يجوز ان يكون هناك تاء مقدرة اذا كان علما لمؤنث ليوجد
لان وجود التاء الظاهرة مانع من تقدير تاء اخرى فليس هناك
الا العلمية وحدها قوله احديهما ضرورة الشعر وذلك اما
بانكسار الوزن كما في المثال الذي ذكره ويجب ههنا الصرف
واما بلزوم الزحاف كما في قوله اتى ابن خرموز نعمة و
شلوة ولا يجب ههنا الصرف بل يجوز كما في التانيث قوله

[illegible]

قوله لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها فان قيل ان الضرورة تدفع
باعادة التنوين في نعمان مثلا فلا حاجة الى اعادة الكسرة وجعل
الاسم بحيث لا يبقى فيه اثر من اثار منع الصرف قلنا ان الممنوع
بالاصالة هو التنوين فانه منشأ الثقل وهو المنافي لمعناه
لعدم الانصراف فلما اعيد اعاد الاسم الحاصل بالكلية فلم
يبق شيء من اثار منع الصرف قوله لانه لما كان في ادا دعا في
قوله نعم اما شاكرا واما كفورا قوله لجواز ان يكون الجمع في
وذلك لان كونه على صيغة منتهى الجموع يقوي الجمعية
بخلاف الصفة كما ان لزوم التانيث يقوي التانيث قوله
خروج الاسم عن صيغته اي عن صيغته التي كان اصله ان
يكون على صيغة ثلثة ثلثة بخلاف نحو ضارب المشتق

فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع الاسم او
مع العلمية او مع الوصف وتركيب العجمة وهو اما تركيبهما في
العربي والعجمي وتركيبها مع العلمية وفي كله نظر وهذا ليس ملحقا
بهذا الكتاب فان الشرح كتبه على حاشية هذا الكتاب و
الطلاب يكتبونه في الشرح وهو سهو قوله بخلاف ارطى
شجر يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا
للتانيث بدليل ارطاة فاذا سمي به مذكرا ممتنع من دخول
تاء التانيث فصار مشبها بالف التانيث فمنع من الصرف
قوله ومراعاة الاصل في نحو احمر بيان التنكير وفي نحو مساجد
علما قوله واقرب مما ذكره غيره ويحتمل ان يقوم معناه ان يكون كل

كل واحد علة لمنع الصرف قوله لتقريب اذ العلة في التحقيق انتشا منها
في الاغلب قوله عن حكاية عن حاله وقد يقوم لاحاجة الى ارتكاب الحكاية
لان تعداد العلل في معنى ان كل واحدة منها يمنع من الصرف قوله والنون
ما له بحسب المعنى ويمنع النون فيكون زائدة حالا من النون نظرا
الى معنى الكلام فان النون بحسب المعنى فاعل وان كان بحسب الصورة
عطفا على خبر المبتداء قوله لان الجملة وهي قولنا النون زائدة الخ الكلام
على هذا الوجه يدل على ان الوجه الجملة سبب لانها عطف على الاسباب
المعدودة قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام كما حكم بزيادتها في قوله
ثم كمثل الحمار يحمل اسفارا فكانه قيل ونونه زائدة وكمثل حمار
قوله فالمضاف قوله فيه اي في هذا السبب الذي هو الالف والنون
لمشابهته الفي التانيث اي في امتناع دخول تاء التانيث كما سيجيء

عن الضرب اذ ليس اصله ان يكون على صيغة الضرب الا انه هنا عن صيغة اخرى صيغة
اخرى لان خروج الاسم عن صيغة الى صيغة اخرى فلا يبعد لزوم كون ضار
غير منصرف للعدل والصفة قوله وحده فيه مما عن اي دليل و تحقيق العدل ل
فيه اي في هذا المذكور الذي هو ثلث واخواته قوله والاعداد الاصلية ابتداء
المشهورة من الفاظ العدد من الواحد الى العشرة هو واحد و هو اثنان
الى آخر فيكون آحاد واخواته متفرعة عليها معدولة عنها متكررة
كما سياتي قوله لان المراد الخ انما حكمنا يكون آحاد واخواته معدولة
عن الفاظ العدد المكررة لان المراد من آحاد واخواته العدد
المكررة قوله للعدل الخ الوصفية في ثلث مثلا اصلية لانه
معدول عن ثلثة ثلثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا
فالوصفية لازمة لمكرر فيكون اصلية يوخذ منه اي في ثلث

ثلث وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو واحد اثنان الخ اصلية كما ستاتي
قوله واما فوق العشرة فالمص في شرحه وهل يقيم فيما عدا ه
الى التسعة او للتقيد فيه خلاف اصحهما انه لم يثبت وقد نص البخاري
عليه الرحمة في صحيحه على ذلك فقول الشريف اي يعني المص والا
فالظاهر والاولى ان يقرا بالنون قوله علم انه معدول الخ هذا احسن
مما قيل ان آخر معدول عن الآخر قوله وفعلا عن صفة فيها اسم
ان يجمع على فعلا واما فعلا الصفة فيجمع على فعل كحمراء وحمر
فقياس جمعاء الخ وهذا اولى مما قيل ان جمع معدول عن
جمع لان جمعاء فعلاء كحمراء وذلك لان حمراء مذكرا غير احمر لا
يجمع بالواو والنون ومذكر جمعاء يقوم فيه اجمعون فلا علم على
الآخر قوله واما باب قطام اراد بباب قطام فعال الذي هو

اي الضرورة
للاعيان المؤنثة من النسوان وغيرها قوله فلم يجب توجب
ضرورة منع الصرف قوله تقدير العدل فيه فلا يكون فيه تقدير
العدل لرعاية قاعدتهم في منع الصرف قوله ان فعال المبني اعلم ان
فعال اسم فعل كنزال مبني اتفاقا وكذا فعال مصدرا كفجار
او صفة كفساق علما ساتيا واما فعال الذي هو علم الاعيان
المؤنثة ففيه اختلاف المراد وهو بقوله ان فعال المبني عند
اهل الحجاز قوله نحو حضار حضار اسم لكوكب يشبه سهيلا
وكانه مونث سماعي ليندرج في اعلام الاعيان المؤنثة
ووبار علم لبقعة مخصوصة قوله وليس فيه اي فعال الذي
آه قوله ليحصل موجب البناء فانه اذا فقد فيه العدل شابه
فعال الذي هو اسم الفعل كنزال في فضار مبنيا كفعال مصدرا

ثبد ذو المها فقد بينه بقوله وحضاجر علما ولو كان سر عطا
الجمعية ان يكون في الاصل كما في الوصف لئلا يتوهم جريان الا
في الجمع كما في الوصف قوله انما لم يصرف اذا كان جمعا او متفق لا
عن الجمع كمصابيح وحضاجر قوله فقيل الخ فكان كل قطعة
من السراويل يسمى سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل قوله اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم
ان يكون عشرة وذلك لان الحمل على النظير صار سببا
عاشرا للتسعة المذكورة قوله ولم يتعرض المص لهما اي حث
يتعرض المص للحمل على النظير في تعداد الاسباب ولم يتعرض في مثلا
الجمع ايضا ان الجمع ينقسم الى تحقيقي وتقديري كالعدل ف
جواب ان يكون الحمل سببا ليس امرا محققا بل هو احتمال

وكذا كون الجمع تقديريا احتمال فلم يتعرض لهما هناك بل اكتفى
بذكرهما هنا على وجه الاحتمال قوله جوار مثل سلام وكلام
الخ اي يكون في الوزن والمعنى مشابها لسلام وكلام
كما ان نحو صياقلة وفرازنة كان مشابها فيهما لكراهية
وطواعية لما مر قوله لان اصل هؤلاء جوار الخ علم
الظاهر انه جعل الاعلال متاخرا عن منع الصرف فلذلك
اورد جواري مضموما وجعل مدارا ان يقرى جما
الجر جواري بالفتح فلا يتصور اعلال بحذف حركة
الياء فما ذكره في توجيه جوار يودي الى اللغة القليلة
التي ورد عليها شعر الفرزدق فالاولى ان يقرا جوار
بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء

الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف عوضا
عن حركة الياء او يقال بعد حذف الياء حذف تنوين
الصرف ايضا ثم عوض عن الياء او عن حركتها تنوين
آخر ولا سيما في اعتبار الصرف الاعلال لان الاعلال
لتصحيح الصيغة المتقدمة على تصحيح احوالها والغالب الاصل
في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال
الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف فحذف تنوين
الصرف الذي جيء به للاعلال اي بتنوين آخر وحكم يكون
مررت بجوار اصله بجواري بالكسر والتنوين فحذف
الكسرة فالتقى الساكنان الى آخر ما ذكرناه في حالة الرفع
قوله لانه لو لم يكن علما الخ واما اذا صار المركب علما فا

اجزائه كحروف كلمة واحدة فيكون التركيب لازما قوله وانما
وجب الخ فالمركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري
الاعراب على جزئيه مما فصل هو كلمة واحدة حال العلمية
واعرب باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره
المص في حد الكلمة وقيل هو كلمتان نظرا الى اللفظ وهو
المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة الخ وانسب
بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من
الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق قوله
بنا لاخري قد يقرأ مخففا على انه مصدر فيكون ما
بعده مبتدأ والجار والمجرور خبرا مقدما اي عدم
جعلها المصنف غير منصرف ملتبس بالجري وقد يقرأ

يقرأ مشددا على انه صفة مشبهة فيكون الباء صلة
في المبتدا وكذا الحال فيما لو كان يكون الباء بانه قوله
نحو تابط شرا جعل الشارح نحو تابط شرا علما من قبيل
المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث هي
جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت شيئا انما من مبني الا
وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فصار
المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخره
لكن لما كان الجزء الآخر من تابط شرا مشغولا بالاعراب
للدلالة على القصة امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار
اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا حقيقة
من المبنيات لكن الحكاية يقتضي اعتبار المعنى ظاهرا

كما في تحسيبك صح ٤

لجواب سؤال مقدر هو انه ذا المعرب لفظا ٢

اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا
يحكم عليها بمنع الصرف قوله على المذهب الاصح فان خمسة
عشر علما يحكي على بنائه وهو الاصح وقد يجري عليه الاعراب
ويمنع من الصرف الخ للحاجة الى الاحتراز عنه قوله
لا حاجة الخ قد يقال ان يكون الاصوات وكون مثل
خمسة عشر مبنية مذكور فيما بعد فيعرف به
خروجهما عن التركيب المعتبر في منع الصرف واما كون
الجملة حال العلمية مبنية محكية او معربة محكية فلم يذكر
فلذلك احترز عنها لان الحكاية ما شهر من اعتبارها
اسما واحدا حتى يحكم عليه بالانصراف وعدمه فان
قلت اذا جعلت الجملة معربة تقديرا ينبغي ان يحكم

بقوله وان لا يكون صح

يحكم بالانصراف او بعدمه فان عدم ظهور الاعراب
لا ينافي الانصراف ولا عدمه كما في عصى وحبلى قلت لا يبعد
ذلك وجعلها غير منصرف فان لم يظهر فيها منع الانصراف
قوله الالف والنون لانهما معا سبب واحد قوله دخول
تاء التانيث عليها اي على الالف والنون وعلى المعنى
التانيث قوله وسعداتة التاء في سعداتة ومرجانة
للوحدة كتمرة قوله نحو عمران علم شخص من الاعيان
مكسور الفاء وفعلان علم جنس من الاوزان مفتوح
الفاء وهذا علم مستعمل في كلام النحاة قوله وسبحان علم
جنس من المعاني مضموم الفاء قوله نحو سكران و
ما ورد في العلم اوزانا مختلفة ولم يرد في الصفة الا

٢ افراد الضمير الراجع اي الالف والنون صح
٤ صح

وزنا واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من
الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا
قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات قوله
لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات الخ ومن جملة
وجود فعلى شرطا نظرا الى انتفاء فعلانة انما نعلم يقينا
بوجود فعلى فقد علمه قلنا انه قد يعلم ذلك بطريق
آخر كما في رحمن قوله وهو انتفاء فعلانة من رحمن بلا
كان رحمن مختصا بالله سبحانه وتعالى لم يتصور فيه
التانيث لا بالتاء ولا بالصيغة قوله في ندمان المراد
ندمان بمعنى النديم من المنادمة واما ندمان من
الندم بمعنى النادم فمؤنثه ندمى فيكون غير منصرف

سواء كان مع التاء او لا صح

منصرف كسكران اتفاقا قوله كحزب وشمر اذا سمي رجل بهما واذا سمي
اي لم يحتج الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكون ضرب وشمر
مجردين عن الضمير المستتر والا لكانا جملتين ومحكيتين
كما في تابط شرا قوله واو زائدة اي وزن ما في اوله زيادة
كزيادة الفعل قوله لا يقال انه اعجمي يعني ان الحكم بزيادة حرف
الكلمة واصالته انما هو في الالفاظ العربية وهذه كلمة اعجمية
فلا يحكم عليها بزيادة النون قوله الى الغنهم اي لغة العرب قوله
نهشل النهشل الذئب وبه سمي رجل ول
الضرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل قوله اما الا
وهو ان يختص بالفعل فقط اذ لا يختص بالفعل كيس معع ويلمع
وفي الصحاح يلمع شراب يلمع والبرمع حجارة بيض دقاق

قوله وناقة يعملة اليعملة الناقة النجيبة المطبوعة على العمل
ارمل الرمل الرجل الذي لا امراة له والارملة التي لا زوج
قوله لان تلك العلة اي تلك العلة التي ينسب اليها العلمية
بالاجتماع قوله فلانها الخ وذلك لان العلمية يقتضي الخصوص
كزيد مثلا والوصف يقتضي العموم في جميع ما قام به المعنى
المعتبر في مفهوم الوصف كاحمر مثلا فانه يطلق على
كل ما قام به الحمرة وبالجملة يعتبر في العلم ذات معينة
وفي الصفة ذات مبهمة فلا يجتمعان قطعا قوله اي
في المعرفة ترك ذكر المعرفة اولى لان المعرفة المعتبرة
في منع الصرف هي العلمية لانهما سببان متمايزان وفي معنى
اشتراط المعرفة بالعلمية انها يجب ان يكون عليه

عليه بخلاف سائر الاسباب المشروطة بالعلمية فانها اسباب
مغايرة للعلمية يجامعها العلمية قوله لما بينهما اي بين
العلمية والصفة قوله وان كان في الصفة فان العلمية لا تجامعها
هنا بحث وهو ان العلمية كما تجامع العجمة الاصلية الزائلة
بالعلمية كذلك تجامع الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية
وكما لا تجامع الوصفية المحققة كذلك لا تجامع الوصفية
المحققة كيف والجمع لم يعتبر فيه معنى تعيين الذات
بل تعدد الافراد بلا تعيين الذات والعلم يعتبر فيه تعيين
الذات لانه اذا حمل الجمع على الاشخاص متعددة قصدا
اجتمع العلمية والجمعية هناك لانا نقول بل ان المعتبر
بواسطة اعتبار خصوصية ذوات معينة وفي الجمع

يعتبر فيه ص

شمة من معنى الجمعية اعني التعدد كما انه اذا جعل علما لذات مخصوصة موصوفة بالحمرة واعتبر فيه معنى من خصوصية الذات الاتصاف بالحمرة ايضا فانه يزول الوصفية ويبقى منها شمة فلا فرق في هذا الوجه بل وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية لا تغير حال العلمية لما سيأتي والجمعية الاصلية تغير حال العلمية اذ للمعدود فيه قوله وجوابه ان نقول الخ وبيان ذلك ان العدل انما هو في اوزان مخصوصة كثلث واخوانه واخر وجمع واخواته وكعمر من الاعلام الواردة على غير فعل كلامهم وليس شيء منها من اوزان الفعل هذا او قد قيل ان جعل اخر معدول عن المعرف باللام

للام التعريف كان اخر ايضا معدولا عن المعرف باللام وقد اجتمع العدل مع الوزن ها ايضا نحو اصمت علما للبرية من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه والجواب ان كلا منهما غير محقق اما الاول فلجواز ان يكون اخر معدولا من آخر من كما واما الثاني فلجواز ان ورد اصمت بالكسر وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل محققا او تقديرا لم يجامع وزن الفعل فتأمل قوله وليس في مثل مساجد الخ اي ليس يلزم من اعتبار الجمعية في مساجد علما دون العلمية ترجيح بلا مرجح لانها لا يتساويان في السببية قوله بسبب تام لم يرد بالتام ان كل واحد منها علة تامة بل ان كل واحد بعد وحده سببا من

لانها قد زالت عنه بالكلية قوله لانه اذا سمي به لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب ثلث تابع للوصفية فلما زال الوصف بالعلمية زال العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه ليس تابعا للوصف حتى يزول بزواله واذا كان باب ثلث بعد العلمية غير منصرف بخلاف كما في احمر بعد التنكير قوله هو كونه وصفا للاصل لان الوصفية اذا زالت فان لم تكن معتبرة لكونها زائلة لم تكن معتبرة في احمر بعد التنكير بل كان منصرفا وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت معتبرة في حالة حال العلمية فيكون غير منصرف لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهما العلمية

والوصفية فان قلت المتضادان لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلنا احد المتضادين هنا محقق وهو العلمية والآخر اعني الوصفية ليس بمتحقق بل هو لاصالته في حكم المحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما محققا والآخر مقدرا ممكن لكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن قوله الجواز اعتبار المتضاد في حكمين مختلفين كقول الشاعر اتاني وعيد الحوص الحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص والشاعر جمع الاحوص في حال العلمية نظرا على الحوص اعتبارا للصفة الاصلية ونظرا على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان اصل

الاسباب التسعة المعتبرة في منع الصرف قوله وخالف
سيبويه الاخفش لما كان مذهب الاخفش موهما
لما ذكره المص من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف جعله اصلا ونسب المخالفة الى سيبويه وايضا
لما كان في مذهب سيبويه خفاء واراد ان يشير
الى مستنده بقوله اعتبارا اوجب نسبة المخالفة اليه
لينتصب اعتبارا لانه على انه مفعول ومن قال الصحيح
رفع الاخفش وجعل قوله اعتبارا بدل اشتمال من
سيبويه اي خالف الاخفش سيبويه اعتبار
الصفة فقد ارتكب ما لا ينبغي فلا يعتد به قوله وقال
الاخفش انه منصرف اي الاستدلال على مذهب

والعلمية
مذهب الاخفش ظاهر فان الوصفية زالت بالعلمية
زالت بالتنكير والزايل لا يعتبر قوله واذا نكر اي قد
هذا المانع قد زال لكنها لكن ههنا مانع آخر وهو ان
الوصفية ليست متحققة في حال التنكير وحق الزايل
ان لا يعتبر اي لابد من دليل على اعتبار الوصفية بعد
زوالها وهو امتناع اسود وارقم للحية مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما قوله من الوصفية لما ذكرنا من
الاسود اسم للحية السوداء وارقم اسم للحية التي فيها سواد
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبار الوصفية في احمر بعد التنكير

يجمع على افعل كحمر وافعل الاسم على افاعل كارانب وافعل
التفضيل يجمع على افعلون قوله اعرابه لفظيا قوله لفظيا احتراز
عن مثل حبلى فان كسره تقديري قوله فدخله الكسر ولم
يدخله التنوين بسبب الاضافة واللام قوله انه غير منصرف
لفظا ايضا كما كان غير منصرف قبل دخولهما قوله شبها
للتنوين وذلك لان المنافي لغير المنصرف هو التنوين الدال
على التمكن واما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان
في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين
ايضا فحذف الكسر تخفيفا بحذف التنوين والكسر قوله ان
بقي العلتان اي ان كان العلتان باقيتين مع الاضافة كان الاسم غير
المنصرف اما اذا انتفتا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان

ان العلمية تزول بالاضافة فان كانت العلمية باعتبار
معنى الرفع فيه فهما متساويان وايضا لم يحكم الشارح
بالتساوي بل بتوهم التساوي وهو حاصل هذا او
قد يقال فائدة العدول التنبيه على ان المرفوع ينقسم الى
قسمين اصل وهو الفاعل وملحق به وهو ما عداه
والله اعلم بالصواب قوله ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات وجاز تذكيره
نظرا الى ما بعده اعني لفظ ما اي المرفوعات هو ما
اشتمل اي على اسماء اشتملت على علم الفاعلية و
مفهوم المرفوعات يحتاج اليه الان المشهور
في امثال هذا المقام تفسير المفرد كما ذكره الشارح

شرطها للسبب الآخر
مع زوالها كما في ابراهيم
مثلا وان لم يكن شرطها
كما في احمر واحد زالت
احديهما وان لم يكن
هناك علمية بقيت
العلتان على حالهما
قوله لئلا يتوهم لانه
معنى المرفوع يشتمل
على معنى الرفع مع
زيادة فيكون الرفع
اجل منه لانا نقول
نسبة العلم [illegible]
المفعول من اللغة
الاشياء في مفهوم
المرفوع صح صح

وتوبيخ قوله فنه الفاعل **قوله** وان كان في تقدير الاسم يدفع
هذا الكلام ان المص ذكر الاسم في تعريف المسند اليه مع انه
دخل فيه نحو وان تصوموا خير لكم **قوله** كالمصدر واسم
التفضيل الخ مثال فاعل المصدر مع التنوين اعجبني
ضرب زيد عمرا ومع الاضافة قوله تع ولولا دفع الله
الناس مثال فاعل اسم التفضيل في المضمر زيد افضل
من عمرو وفي افضل ضمير عائد الى زيد وهو فاعله و
مثاله في الظاهر بالشرائط المذكورة نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فان الكحل
فاعل احسن مثال اسماء الافعال نحو نزال فان فيه
مضمر وهو فاعل نزال مثال الظرف نحو زيد راجع له

الى زيد ومثال الجار والمجرور نحو زيد في الدار فان
هو مستتر في الدار وهو فاعل في الدار على سبيل المجاز
قوله او قدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما في ما اسند
الى الفاعل كما يتوهم العبارة **قوله** زيد قام مسندا
اليه اي مسند اليه الفعل الذي هو قام **قوله** لانه اي
يدفع هذا الوهم لانه انما قال على تقدير ان يكون زيد
مسندا اليه الفعل لان قام ههنا مسند الى ضمير المستتر
فيه الراجع الى زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسندة
الى زيد فلا حاجة الى ... الخ الى الاحتراز عند تقديم
قدم عليه وذلك لان الفعل او شبهه و
اسند اليه قد يسند الى امر متقدم عليه كما في زيد قام

قوله الفاعل ههنا في الحقيقة قائل لا موحد **قوله** اعلم ان مفعول
الاول من باب اعطيت وذلك لان الاول آخذ والثاني
ماخوذ فان قولك اعطيت زيدا درهما معناه جعلت
زيدا عاطيا درهما اي آخذا له من العطو وهو الاخذ
قوله في عدم جواز اعطيت اي لا يجوز ذلك كما لا يجوز اخذ
صاحبه الدرهم **قوله** وجواز اعطيت اي يجوز ذلك
كما يجوز درهم زيد **قوله** ومن كان الخ فالضمير في جهتين
راجع الى القصائد اي من كان يعطي القصائد جهتين
فالقصائد متاخر لفظا لكنه متقدم رتبة لانه المفعول
الاول **قوله** والكمثرى ما كول هذه القرينة قرينة
هذه معنوية وما بعده قرينة لفظية **قوله** وجب

وجب تقديم الفاعل على المفعول سواء كان للمفعول متصلا
اولا انقلاب المعنى وهو ظ نحو ما ضرب الا عمرو الا زيد
لانه لو جاز ما ضرب الا عمرو زيد فلا يخ من ان يجوز تعدد
المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب
احدا احد الا عمرو الا زيد او لا مع تعدد المستثنى المفرغ
فان كان الاول كان حصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما
فقط وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرو الا زيد
ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل
لان زيدا يمتنع ان يكون زيدا فاعلا لما ضرب في الخ
لانا اخترنا القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى
ويمتنع بقاء الفاعل بلا فاعل لان زيدا الموخر لفظا

و زيد قايم لكن قد يتوهم ان قام او قايم مسند الى زيد بناء على
ان الضمير مستتر مع انه عبارة عن زيد فاحتيج الى هذا التقييد
لدفع التوهم قوله على جهة قيامه به اي بالاسم الذي اسند اليه
الفعل قوله نحو علم زيد لعلم صفة حقيقية موجودة في الخارج
قايمة بذات العالم بخلاف القرب فانه امر اضافي اعتباري
و بخلاف الموت فانه امر عدمي فليس لهما قيام
حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريق اسناد العلم
الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندات الى الفاعل
على جهة القيام اي على طرزه وطريقته قوله وتقديره في الاصل
و نحو المثال المذكور اعني ان قام زيد تقدير الاسناد هنا
قوله هو الاسناد المراد بالاسناد ههنا هو النسبة و لا

ولاشك ان الايجاب نسبة مع ايقاعها والسلب نسبة مع
انتزاعها قوله الفعل الاصطلاحي الفعل الاصطلاحي هو لفظ
ضرب مثلا وهو قايم بالمتلفظ قوله والضمير في قيامه عايدا
الى ذلك المدلول كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
قوله لقربه بالفعل اي للصوقه بالفعل لصوقا اكثر من لصوق
ساير الاشياء بالفعل قوله ساير الاشياء اي باقي
الاشياء من المفعول وغيره قوله ولكونه عطف على
قوله لان الفعل قوله موجبا الفعل غالبا في ضرب زيد
ونظايره وانما قال غالبا احترازا عن الفعل الامور
العدمية والاعتبارية كما في مات زيد وقرب زيد ونظايرهما و
احترز ايضا عن نحو قولك انكسر وقيل واسود فان

المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب
زيد الا عمروا او ح يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان
الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر
والجواب تقديم الفاعل ليس بواجب في هذه
الصورة بل تقديمه اولى اذ لو لم يقدم لزم ان يقصر
الصفة قبل تمامها فالعلية التي ذكرناها اولا
موجودة ههنا ولا يرد ههنا النظر المذكور هناك
بل تقديم الفاعل ههنا واجب بلا اشكال لان الحصر
ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
وفيه من الاشكال الذي عرفته فيلزم انقلاب
المعنى والاشكال الذي قدرهوان الانقلاب انما

مع ان الاخفش اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولا يلزم انقلاب المعنى ولا الحصر ههنا في الا وهو المفعول

انما يلزم اذا قدم الفاعل وحده واما اذا قدم الفاعل وحده
واما اذا قدم مع الا فلا انقلاب اذ الحصر انما هو فيما يلي
الا كما عرفت فليكن القايل الخ فان قلت السؤال
اعني من قام جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة
اسمية ليتوافقا في كونهما جملتين اسميتين على ما سبق
في جواب اقام زيد من انه مقدر بجملة فعلية رعاية للتطابق
بين الجواب والسؤال قلت ان من قام جملة اسمية صورة و
فعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد ام قام عمرو او قام بكر الى غير
ذلك لان ذلك الاستفهام بالفعل اولى فلما ضمن من معنى
الاستفهام قطعا للتطويل وجب تقديمه لان له وكان
دالا على ذات الفاعل صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه

الصوت

في الظ فني الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون
وبؤيد عليّ ذلك مجيء الجواب جملة فعلية في قوله تع قل
يحييها الذي وقوله خلقهن العزيز وليبك
يزيد يقم يكيد ويكيت عليه كلاهما بمعنى جزع
الرجل خشع اي ذل والضارع الضعيف الخيف
والمختبط هو الطي الذي يسال من لا قرابة
بينهما مما تطيح الطوايح اي من اجل المهلكات
اما ان يتعلق بقوله مختبط اي يسال لاجل اهلا
المهلكات زيد والطوايح جمع مطيحة طاح
هلك واطاحه غيره اي اهلكه وكذلك طوحه
يقطوحته الطوايح اي قذفته القواذف القواذف

القواذف الحوادث نفي التي هي في المهلكات
ففي كل موضع له مفسر او في كل موضع الفعل فيراى في
ذلك الموضع مفسر يصير حشوا بلا فائدة بهذا
لازم في هذا الموضع ونظايره لان الابهام في المفسر
انما نشأ من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اي زيد واذا تنازع الفعلان الخ انما
صرح بالفعلين تنبيها على ان الفصل اصل في العمل والا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فاذا عرف حال
التنازع بين فعلين عرف حاله فيما عداها
واشار الخ يعني ان الكلام بدون قوله مختلفين صحيح تام
الا انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا القسم الثالث ينقسم الى قسمين

فلا يكون فيه دفع للتوهم الذي سنذكره وليس شيء منهما
مما يحتاج اليه في صحة الكلام والحق ان قوله مختلفين احتراز
عما اذا تنازع الفعلان في اسم باعتبار الفاعلية وفي اسم
آخر باعتبار المفعولية نحو ضرب واهان زيد عمروا
فهو تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية وليس فههنا ٢
قسما ثالثا من التنازع بل اجتماع القسمين الاولين
واما القسم الثالث هو ان يتنازعا في اسم واحد
فيطلبه احدهما باعتبار الفاعلية والآخر باعتبار
المفعولية فيكونان مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم
فقوله مختلفين مما لا بد منه في صحة الكلام
مختلفين الخ وعلى هذا يكون حالا من الفعلين المقدرين
في القسمين الاولين اذ لا يتوهم في الثالث فكان

٦١

[illegible]

فكان ينبغي ان يقدم عليه لان الفعل الثاني الخ في
المثال الاول فاعل للمؤكد دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا
فاعلا لانه تكرر لمجرد الفصل الاول وزيدا في المثال الثاني
الحروف ٤ مفعول للمؤكد ايض دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا لانه
تكرر لمجرد الفصل مع الفاعل ٣ واما قال الظاهر
ان المراد من تنازع الفعلين اسما واحدا بعدهما
بحسب المعنى توجههما اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموقع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بينهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضمير غائب او

مخاطب او متكلم وسواء كان ضمير امر فوعا او غيره واذا
تنازع في الضمير المتصل لم يتصور قطع التنازع فيه لا بالحذف
ولا بالاضمار واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فنحو
قولك ما ضرب واكرم الا انا فيه تنازع فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعهما
قطعه اذ لا يتصور اضمار مع الاويه وتراه يمتد المحذ
فليس هذا عندهم تنازعا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك يمكن
قطع التنازع فيه بالحذف الذي هو معتبر عند الكل
لكن لكنه يمتنع فيه الاضمار ايضا او لم يترتب الحكم

٦٢

الحكم المذكور وهو اختلاف الفريقين في ان اعمال الاول اولى اولى
اولى نحو زيد ضربني واكرمني مثال التقدم ونحو
زيد واكرمني مثال التوسط لزم الامر الاول وهو امتناع
التنازع وفي لزوم الامر الثاني نظر بناء على انه لما تحقق
التنازع في هذه الامثلة امكن ان تعمل كل واحد من الفعلين
بدلا عن الاخر اذ لو لم يمكن لم يكن هناك تنازع قطعا و
لا نسلم ان زيدا في المثال الاول يتعين لان يكون فاعلا
للاول بل يجوز ايضا ان تعمل فيه الثاني فتنصبه على المفعولية
ولا تسند الفعل الاول الى زيد بل الى ضميره ولا نسلم
ايضا ان زيدا يتعين في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا
للفعل الاول بل يجوز اعمال الثاني فيه والجواب عن النظر ان اعمال

كل واحد جائز لكن لا خلاف بين الفريقين ههنا بل
اعمال الاول هو المختار عند الفريقين وههنا هو المراد
من التعيين لانه لا يجوز اعمال الثاني وجاز
خلافا للفراء فاعل جاز في عبارة المتن مستتر راجع
الى اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الرفع فما ذكره الشم
هو حاصل المعنى لنسخة قوله ويعلم منه انه
لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب نحو ضربني و
اكرمني واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في
الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الفعل
الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت
واكرمني زيد والاول الرفع والثاني النصب واعمل

عند
اعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيد جاز
الفراء الى الى هذه النسخة التي عبر
الشارح النسخة الاولى هي الصحيحة لاشتمالهما على
تفصيل مذهب الفراء فانه ان اقتضت الفعلات الرفع
فعنده يعمل الفعلان معا في ذلك الفاعل ويكون
رفع الفاعل الواحد مستندا الى العاملين جميعا
ولا استحالة فيه لان العامل باعث لا موثر ولذا
ان اقتضى الفعلات النصب يعمل الفعلات معا لما
عرفت فقطع التنازع عنده في هاتين الصورتين
باعمال الفعلين معا وان اقتضى الاول النصب والثاني
الرفع واعمل الثاني جاز عنده اذ يحذف المفعول من

الاول ولا يضمر فلا يحذف وروانا فيضمر في الاول الرفع
والثاني النصب فان اعمل الاول جاز عنده ويضمر
المفعول في الثاني فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وان اعمل الثاني لم يجوز عنده
لانه يلزم منه احد المحذورين جري و
استشعرت ففاعل جري ضمير مستتر عند
الجمهور ومحذوف عند الكسائي لانه لا يجوز
حذف فاعله مفعولي باب حسبت حذف فجائز
لكنه قليل وانما الممتنع هو الاقتصار على احد المفعولين
بان يكون الآخر نسيا منسيا اذ يلزم ح انتفاء احد
طرفي النسبة وهو باطل ضرورة نحو حسبني لا

جمع
لا يخفى ان هذا الاضمار يجري مجرى اذ لا نظير له
لما ماذا لصار ذلك المثبت منفيا كقولك لو
جئتني لاكرمتك فان المجيء والاكرام منفيان بحسب المعنى
لصار ذلك المنفي مثبتا كقولك لو لم تشتمني لم
اضربك فان الشتم والضرب مثبتان بحسب المعنى
فيكون منفيا وكذلك كفاني مثبت لفظا وقد وقع جوابا
لو فيكون منفيا بحسب المعنى كانه قال لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفي قليل من المال فاذا يلزم هذا الكلام
مبني على ان الواو في ولم اطلب للعطف وهو الظاهر
وقد يتوهم ان الواو للحال وذو الحال هو الضمير المنصوب
في كفاني ولم اطلب المعنى كفاني قليل من المال حال
كوني غير طالب لقليل من المال ولا منافاة بين ان يكون

قليلا من المال كافيا للذي ين ان يكون هو غير طالب اياه
وليس بشيء لان كفايته مرتب على السعي لادية مع تلبسه
وهذا السعي هو غير طلب القليل من المال ومستلزم
له فكيف فيكون الكفاية المترتبة على هذا السعي مقيدة
بعدم الطلب ومقارنة له فتامل لانه لما ذكر تعريف
الفاعل الخ واما الذين ذكروا تعريف الفاعل ولم
يذكروا قيد على جهة قيامه به فمفعول ما لم يسم
فاعله عندهم داخل في حد الفاعل وقسم منه وهو
مذهب قدماء البصرة وصاحب المفصل وغيرهم
لكان مسندا ومسندا اليه منقوض بقولنا
اعجبني ضرب زيد عمرو فان الضرب فاعل اعجبني و
مسندا لفاعله الذي هو زيد واما الذي للمجرور هو

هو ان يكون شيء مسندا ومسندا اليه بالقياس الى
امر واحد فالاولى ان يقيد لما لم يجز الاقتصار على احد
مفعولي باب علمت تعين المفعول الاول لقيامه مقام
الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو
مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع
وجود المفعول الاول الذي هو مسند اليه
لان النصب الخ وذلك لان النصب يتقدر به اللام
الدالة على التعليل فاذا زال لم يبق اشعار بالعلية و
بقي حقيقة المفعول له تعلق المفعول به وقد
نقل عن سيبويه انه اذا كان غير المفعول به في
الكلام كان اوليا قامته مقام الفاعل مثلا اذا

المكان
كان المقصد الاصلي وقوع الضرب امام الامير اقيم ظرف
مقام الفاعل مع وجود المفعول به وكذا الحال نحو غيره
ومنه قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا من صفراق
غيرها مما يدل على معنى زائد على مدلول الفعل
كقولك ضرب ضرب ضربتان ضربات ضرب شديد او
ضرب ذلك الضرب واما قولك ضُرِبَ ضَرْبٌ فليس فيه
فائدة زائدة على مدلول الفعل فلا يجوز فاش
بخبر الظاهر ان يزيد في هذا المثال مفعولية حقيقة
لانه معمول الفعل المبني بالياء والمعنى اذهبت زيدا اي
جعلته ذاهبا وان كان بينهما فرق دقيق فالاولى ان

ان يمثل بقولك مُرَّ بزيد الى قولك مرورا شديدا
ومنها اي ومن المرفوعات المبتدا والخبر واما
قوله فمنه الفاعل اي فمن المرفوعات او مما اشتمل
على علم الفاعلية وانما لم يصدر ذلك ذكر مفعول
ما لم يسم فاعله لشدة ارتباطه بالفاعل
حتى عده بعضهم فاعلا وصدر المبتدا والخبر وفصل
بقوله ومنها لانهما يلحقان بالفاعل الذي هو
في استحقاق الرفع عند اكثر النحاة ولم يصدر بهما
بعد المبتدا والخبر من المرفوعات بشيء لانه لو
راجعا اما الى المبتدا او الخبر بحسب اصلها فتنا
او ما في معنى الاسم اي في تاويل الاسم بمعنى

عندي انك قايم فكانه قال عندي قيامك وتسمع فلما
حذف كلمة ان للتخفيف عاد الفعل الى رفعه وقد يقع لا
حاجة الى اعتبار ان وحذفها بل الفعل وحده يقام
مقام المصدر كقول الشاعر وحق لمثلي يا بثينة
الاية قد ورد في المثال هكذا ان تسمع الخ والمعيدي
مصغر معدي المنسوب الى معد هو ابو قبيلة
العرب وانما خففت استثقالا للتشديدين مع ياء
المجرد عن العوامل اللفظية القياسية والقياسية في
وهذا التجرد اما حقيقي كما في زيد قايم او حكمي كما بحسبك
زيد وهل من خالق غير الله قوله وهي اسماء غير متمكنة وقد
عرفت ان هذه الاسماء مبنية على السكون عند الصرف

المص كما تقول نقول على سبيل تعدد زيد بكر خالد لنا
الاعنر ذلك قوله او الصفة لما كان المبتدا على قسمين
احدهما مسند اليه وله خبر مسند اليه ذلك المبتداء
والثاني هو صفة كاسم الفاعل واسم المفعول المستجمعين
للشرايط المذكورة وتلك الصفة ليس مسندا اليها
بل هي مسندة الى فاعلها هو قايم مقام خبر المبتداء
وجب عليه تعريف المبتداء بحيث يتناول القسمين معا
فلذلك اورد الترديد الشامل لهما لو قال بعد حرف
الاستفهام كان ذكر الف الاستفهام لانها الاصل في
باب الاستفهام وما عداها ملحقا بها وليس الحال في
حرف النفي كذلك اذ ليس لها حرف هو الاصل وما عداها

عن كونه معكوسا عليه فالصواب ان تا الحكم على ما يكون معرفة اكثر استعمالا و
اصل ان النكرة يجوز ان يجعل مبتدا اذا كانت في الاخبار عنها فايدة
كقولك انقضى الساعة قوله بحصول احدهما فكانه قيل الحاصل
في الدار رجل او امراة قوله ما احد خير منك هذا المثال على مذهب
بني تميم اعني انه لا يعمل كلمة ما عمل ليس قوله وهو تقدم الحكم عليه
قد عرفت ان تخصيص تخصيص الفاعل بتقدم الحكم عليه باطل
والصواب اعتبار الصفة قوله مع الاتساع في الظروف الظاهر
انا عتبار التقدم لدفع الالتباس بالصفة لا لتصحيح الابتداء
بالنكرة كما في الفاعل فانه ظن باطل وتوهم فاسد قوله ولهذا
لم يجز قيل ذلك الاتساع في الظروف فايضا في قايم رجل
يلزم التباس فاعل بالمبتدا على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد

والصواب

واما في الدار رجل فلا التباس لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون نعتا
مبتداء قوله اعلم ان خبر المبتداء هذا هو الاصل في خبر المبتدا
قوله والمراد بالمفرد يعني ان المفرد ههنا في مقابلة الجملة وهو ما
اشتمل على نسبة اسنادية اصلية لا في مقابلة المركب مطلقا فنحو
حيوان ناطق خبر مفرد ولا في مقابلة المضاف فنحو غلام زيد خبر
مفرد ولا في مقابلة التثنية والجمع فنحو ضاربان وضاربون
خبر مفرد قوله عن اسمي الفاعل الخ سواء كان ضميرا مستترا نحو
زيد ضارب او بارزا عند الشرايط المعتبرة في البروز
مظهرا نحو زيد ضارب غلامه فان الخبر في جميع هذه الصور
مفرد لا جملة كما حقق في الكتب المطولة قوله وقد يكون جملة خبرية
وذلك لان الجملة تقبل احكاما مثل ما تقبله المفرد قوله لان
الجملة الشرطية الجزء الاول منها اصلية قطعا واما الجزء الثاني

محمول عليه قوله غير شامل لكون اسماء الافعال مبتدأ او مختلف
فيه كما ذكره المص هناك في شرحه ومقصوده ههنا تحديد
المبتدأ الذي هو متفق عليه قوله ان الحد يشكل بمثل
اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدأ وقائم خبره و
ابوه فاعل القائم تم والجواب ان زيدا وان وقع موخرا
في اللفظ لكنه مقدم رتبة لكونه مبتدأ وح حرف
الاستفهام يكون داخلا على الصفة حقيقة فلا اشكال
لانه في هذا التقدير ازيد قائم ابوه قوله لان خبر
المبتدأ قد يقع كلام المص في قسم الاسم فالمجرور صفة
للاسم المقدر فلا يكون حد الخبر منتقضا ولا للجار لذلك
قال وقد يكون الخبر جملة قوله ويمكن ان يجاب لو قصد

قصد هذا المعنى لقال المسند اليه الى المبتدأ وح يقع لفظ به لغوا
فالصواب ان يجاب بتقدير الاسم كما ذكرناه اسم نحو ملفوظ اي
استقلالا قوله لانه محكوم عليه فان قيل الفاعل محكوم عليه وليس من
حقه ان يكون مقدما على فعله قلنا قد عرض ههنا مانع عن ذلك وهو
كون الفعل عاملا في الفاعل ومن حق العامل ان يتقدم على معموله و قوله
حق المحكوم عليه وذلك لانه محكوم ذات والمحكوم به صفة له وحق الذات
في الذكر ان تقدم على الصفة ليكون ذكر الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
قوله وحق المحكوم عليه لا خلاف في ان الفاعل يجوز ان يكون نكرة مع انه
محكوم عليه وما ذكر من انه قد تخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشيء
لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه ناشئا
للفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما تاخر

فقد يكون اسمية ايض اما الظرفية فراجعة اليها قطعا واما الشرطية
فالجزء الاول منها فعلية منها قطعا واما الجزء الثاني فقد يكون
اسمية وقد يكون فعلية قوله نحو اللام الخ هذا اذا جعل زيد في المثال المبتدأ
مبتدأ وما قبله خبره قوله لئلا ينتقض بالخبر الجملة وكذا مثل قولك
قولوا لا اله الا الله قوله وما وقع ظرفا سواء كان ظرف مكان او
ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او في يوم الجمعة وكذا الجار
والمجرورات لم يكن راجعا الى احدهما نحو الكرم في البستان قوله ان
ذلك الضمير الخ وفي الحقيقة هما في قوة علي بن ذلك الفعل المقدر
او شبهه قوله كالاستفهام الخ ومن ذلك ان يكون
المبتدأ ضمير الشان او ما هو في معناه نحو كلامي لا اله الا الله
قوله من ابوك اي اي شخص ابوك وقيل ابوك مبتدأ لانه معرفة
قوله ولانه مغيرا لو لان ماله صدر الكلام وهو الاشياء المذكورة

المذكورة قوله وفيه نظر لان حق اللام ان يدخل المبتدأ دون الخبر
الا في باب ان لضرورة هناك فيكون دخول اللام ههنا في الخبر شاذا
قوله لو قال فعلا المفرد افاد ابهم سيع اعتبار هذا الصنف يراد المثال
لئلا يشكل الخ والجواب ان التقديم ههنا ايض واجب لئلا
يلتبس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على قول من جوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
قوله وفيه نظر لجواز الخ مع ان لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ
كالمثال الذي ذكره في المثال المذكور قام الظرف في الظاهر
مقام الخبر الحقيقي فيصدق عليه انه متعلق بالخبر وانه خبره
الواجب تقديمه على المبتدأ ما هو خبره بحسب الظاهر
الظرف قوله اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد
بالمتعلق المجرور ولكنه يلزم اطلاق المتعلق على الجزء

اذا كان قائما اي حاصل اذا كان قوله او خطيب او قات
كون الامير وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا بنفسه مع
لا بتقدير حاصل قوله او مقرون اي كل رجل مقرون
ضيعته وهذا وهذا اولى من التقدير الاول الذي
الخبر هو ضيعته بعد المعطوف فلا يكون المعطوف واقعا
في موضعه قوله لان واو العطف قبل اذا كانت الواو
بمعنى مع فلا حاجة الى التقدير بالخبر كما اذا قيل كل رجل
مع ضيعته قوله وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها
كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت
وكالمبتدأ في اقائم الزيدان قوله وجوابه ان المراد
الخ الجواب الصحيح ان المراد هو الاسم المستقل لان
البحث عن احكام الاسماء وذكر منع الجواب لا صحة له

لكان لا يخفى قوله فاذا قالوا الا رجل افضل منك يصيروا افضل
ايض على انه صفة قوله ويمكن ان يتم الخ وقد يقال المراد انا كلمة
لا هنا لا يحتاج الى الخبر لان قولك لا قيام بمعنى انتفى القيام
وقولك لا رجل بمعنى الرجل فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا
قوله وكل ما يدخل الخ اي لا يعمل في شيء منها اذ ليس فيه
قوة اختصاص باحدهما حتى يتمكن من العمل فيه قوله
اي ليس براح فارتفاع براح ليس للابتداء والا لزم
وقوع النكرة مبتدأ بل بوقوع بانه اسم لا فان قيل
لم لا يجوز ان يقدر الخبر مقدما ويصح كونه مبتدأ
كما في الدار رجل فالجواب ان التقدير انما يصار اليه في
موضع الضرورة ولا ضرورة في براح واما قوله اي ليس
لي براح فلبيان المعنى ولتوضيحه لا لبيان ان التقدير

المثالين

قوله نحو الذي ان يكرمني فله درهم فلا يجوز دخول الفاء في هذين
فان فرض جوازها بدون الفاء قوله لان الشرط والجزاء الخ
او لانها اليست ولعل يقتضيان صدر الكلام فلا يجامعان
ما في معنى الشرط لان كلا منهم مقتض لذلك فيؤدي الى التناقض
قوله اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة الخ من جوز عدم
الحاقها اي عدم الحاق ان ولكن فلانهما اليستا الا لانتفاء
كليت ولعل واما من منع عدم الحاقها فلان
المبتدأ بدخولهما زال عن صدر الكلام فزال
مشابهته مع اسم الشرط لان الشرط صدر
الكلام فاذا زالت الصدرية زالت المشابهة
قوله ~~مثل قولك الخ ومثل قولك زيد في جواب~~
~~من عندك اي زيد عندي واقع الخ~~

من عندكا اي زيد عندي وقد اقتضي

فلا
الخ ومثل قولك زيد في جواب فان اقتضاء اندنا بهم مثلا
بد من ذكره لان اذا المفاجاة لا تدل عليه قوله بعد لو لا
الامتناعية احتراز عن لو لا التحضيضية فانها تدخل على
الفعل لا على المبتدأ قوله لامتناع الثاني الخ فيدل على
وجود الاول قوله كقول الشافعي الخ ومثله قولك لو لا
زيد عندنا لهلك وقوله عليه السلام لو لا قومك
حديث عهدهم بكفر لاسست البيت على قواعد
ابراهيم قوله وهو من مذهب الرماني اي ما ذكرناه من كون
خبر المبتدأ بعد لو لا خاصا وعدم دلالة لو لا عليه
فلا يجب حذفه قوله والعامل فيه كان على انها تامة بمعنى
وجد وثبت قوله لان الحال الخ فان قولك
جاء زيد راكبا معناه جاء في زمان ركوبه قوله بعينه و

حفظا ابي عاشم

راجع
في نظم الشعر على هذا قوله ان للاثر في المعنى تخ بعنوان الضم
الى المنصوبات وانما ذكر لان المنصوبات عبارة بحسب
المعنى عن ما في قوله ما اشتمل وهو مذكر لفظا وكل ضمير
وقع بين مذكر ومؤنث هما عبارتان عن شيء واحد فانه
يجوز تذكيره وتانيثه قوله فنثر المفعول المطلق اولى
المنصوب اوضا اشتمل على علم المفعولية قوله لانه فعل
الفاعل الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل والفعل
بكسرها هو الاثر المترتب على المعنى المصدري الذي
هو التاثير قوله هو الضرب فقط اراد بالضرب الذي
هو مفعول مطلق الاثر المترتب على المعنى المصدري
الذي هو التاثير بلفظ الضرب مثلا يطلق على التاثير
المخصوص وعلى الاثر المترتب عليه ولتغاير هذين

هو
هذين المعنيين فلا يفرق بينهما ويقال مفعول المطلق
المصدر بناء على ان لفظهما واحد وكذا الحال في سائر
الالفاظ المصادر فانها يطلق على المعاني المصدرية وعلى اثارها
المترتبة عليها فاذا قلت فعلت فعلا في فعلت المعنى المصدري
وفعلا هو الاثر المترتب على ذلك المعنى فيكون مفعولا
مطلقا واذا قلت فعلت فعلا كان فعلا مفعولا
في اللفظ فتامل قوله خلق الله العالم واذا قلت خلق
الله خلقا واردت به معنى قولنا آفريدن خدا آفريدني
كان خلقا مفعولا مطلقا وان حملت خلقا بمعنى مخلوقا
كان مفعولا به ومعنى كلامك خدا آفريد آفريده را ومن
هذا الكلام ان العالم في خلق الله العالم ليس مفعولا مطلقا
تم

بل مفعولات قوله لا يدخل فيه مثل ويحه وويسه فانها
منصوبات بفعل ليس مشتقا منها اذ لا يستعمل واح
واس بل بفعل بمعناها مثل هذه ذلك واهلك الله وويحه
كلمة رحمة وويل كلمة عذاب يقال ويح لزيد وويل لزيد
فترفعهما على الابتداء وذلك ان تقول ويحا لزيد
وويلا لزيد فتنصبهما باضمار فعل كانك قلت الزمه
الله ويحا وويلا ونحو ذلك ولك ان تقول ويحك و
ويح زيد وويلك وويل زيد بالاضافة باضمار فعل قوله
ضربته سوطا وضربته ضرب الامير فاصل الاول ضربته
ضربا سوطا واصل الثاني ضربته مثل ضرب الامير وقيل
السوط يطلق على الالة المخصوصة وعلى الضرب بتلك الالة

الالة فيقال ساطه يسوطه سوطا وعلى هذا يكون سوطا
موافقا لذلك الفعل في المعنى قوله هو ذكر بيانا للفعل المذكور
ومنه يخرج كراهيتي في المثال المذكور عن الحد اذ لم يقصد
بكراهيتي بيان الفعل المذكور بل قصد ذكره وقع عليه
الفعل المذكور فيكون مفعولا به ويمكن دفع النقض بلا
حاجة الى ذلك بما ذكره وهو ان يقال المراد ما فعل فاعل
مذكور باعتبار ذلك الفعل اي بكونه اثر ذلك الفعل ولا
ان كراهيتي ليس كذلك الكراهة المذكورة بل هو اثر لفعل
آخر وقع عليه هذا الفعل وان قصد بكراهيتي ما يكون اثرا
لهذا الفعل يكون مفعولا مطلقا ويظهر الفرق في قولنا
كرهت كراهتي وكرهت كراهة زيد قوله فاذا
اجتمع المرتبات بل وجب التقسيم التفسير لبعض المقصد
وكذا الحال في الجمع على قياس ما ذكره في النوع قوله او مثول

ثم هذا القول ليس بشيء اذ الانواع لا حاجة في استعمالها مثل
حمدت حمدًا وشكرت الله شكرًا قوله فاذا ليس من هذا
القبيل ما زيد سيرا فانه لا يجب الحذف ههنا بل
يجوز ان يقال ما زيد يسير سيرا قوله نحو زيد سيرا
لا يجب الحذف ههنا ايضا بل يجوز زيد يسير سيرًا
قوله او يكون المفعول المطلق خبرا الصواب ان يقال
يكون المصدر خبرًا عن ذلك الاسم فان قوله سير
شديد في المثال المذكور ليس مفعولا مطلقًا
وان صح ان يكون مفعولا مطلقا في مثال
آخر كقولك سرت سيرًا شديدًا قوله بعينه نفي
وهو ما اي كلمة ما قوله ليس بخبر عنه اي لا يصلح
لان يكون عنه بحسب الظاهر بل بتأويل الحدث
تقديره ما انت تسير الا سيرًا الظاهر ان يقال ما انت

الا سيرًا سيرًا قوله او عن اي واقع المراد بالاثر هو الفائدة
قوله سيري قريبا فان قوله قريبا او بعيدا تفصيل لمضمون
الفعل وحده بلا اعتبار انتسابه الى الفاعل فهو تفصيل
مضمون مفرد وفي المثال الثاني لوحظ انتسابه الى الفاعل
حيث قيل سيري سيرة القريب او سيرة البعيد فيكون
تفصيلا لانه مضمون جملة قوله لانه مضمون جملة متقدمة
اي لفائدة مضمون الجملة المتقدمة قوله هو الذي يقع المفعول
المطلق اي المصدر الذي يصلح في الجملة ان يجعل مفعولا
مطلقا وانما قلنا في الجملة اذ ربما لم يصلح ذلك في الموضع
المذكور هو ضعف فيه كما هو ظاهر في بعض المحتملات
لزيد صوت ثم قوله صوت حسن بدل من قوله صوت

ان جوز

كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد اللفظي نظرا الى الجزء الاول
في غير المسند اليه من المنكرات ويحتمل النعت نظرا الى الجزء
الثاني فان تشبكان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور
او لفعل مقدر اي يصوت صوتا حسنا قوله علاجا
العلاج ما يزاول من الافعال بالالات الظاهرة من
الجوارح والمقصود ان يكون دالا على الحدوث دون الثبات
ليناسب تقدير الفعل الدال على الحدوث قوله كقولنا
له علم الفقهاء الخ فان العلم والزهد دالان على
امر ثابت مستمر فلا يصلح تقدير الفعل فيه
فان على البدلية قوله وهذا الزم النصب اي و
لان المعتبر ان يكون علاجا لم يكن النصب بنفسه في

الحدوث

في المثالين المذكورين ووجب في هذا المثال لان المقصود
المستدعي تقدير الفعل اي يضرب قوله فاذا
له صوت صوت حمار يعني اذا رفع صوت حمار احتمل ان
يكون مبتدأ آخر ترك خبره الملاحظ وان يكون بدلا
غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء وان يصبح كان
مفعولا مطلقا اي يصوت صوت حمار قوله وانما
اشتماله اي اشتمال المذكور المتقدم وهو الجملة قوله
لصوت حمار وقع التشبيه بعد جملة هي قولنا فاذا له
مدخل في ذلك لقوله صوت بل هو لارتباط المعنى قوله
فاذا هو يصوت صات الشيء يصيت وهو ويصوت بمعنى قوله
كقولنا ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وهو
مفرد قوله مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فان

الخ

ومضمون

قلت مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف
مطلق قلت هذا المطلق مندرج في هذا المقيد فهو ايضا
مضمون الجملة قوله فمعناه الخ اي معنى قوله ومنها ما وقع
مضمون جملة الخ قوله فان احتملته اشكل ضابطة القسم الثاني
اذ لا يجب فيه حذف الفعل الناصب قوله ومنها ما وقع
مثنى نحو لبيك في الصحاح الب بالمكان اذا اقام به ولزمه
قال الخليل لبّ لغة فيه قال الفراء ومنه لبيك اي
انا مقيم على طاعتك ونصب على المصدر كقولهم حمدا
لك وكان حقه ان يقال لبا لك وثني على معنى التاكيد
اي لبا بك بعد الباب واقامة بعد اقامة
وسعديك الاسعاد الاعانة والمساعدة المعاونة
وقولهم سعديك اي اسعادا لك بعد اسعاد

١٧٧

قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه اي ليس المراد من الوقوع
هو الوقوع الحسي كما في ضربت زيدا لعدم جريانه في نحو
شكرت الله شكرا بل الوقوع المعنوي وهو تعلقه بشيء
الخ والمراد تعلقه بشيء غير الفاعل كما سيذكر فان تعلق
الفعل بالفاعل يسمى تعلق وقوع قوله معلوم من سياق
الكلام لان الكلام في المفعولات قوله ويمكن ان يجاب
الخ والاولى ان يقال في الجواب ان المراد في قولها وقع
ما ذكر لذلك لو وقوع الفعل عليه وزيد في المثال
المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه الفعل اي
فعل الفاعل انما يلزم اي نصبه قوله ولا يمكن ان
على انه واخبر لكم ثم حذف الجار واوصل كما استغفر الله
ذنبا اي من ذنب قوله ابتث مكانا الخ وقيل معناه

اتيت اهلا اي اقاربا لا اجانب ووطيت سهلا لا حزنا
وفي قولهم الصحاح وقولهم مرحبا واهلا اي اتيت سعة
واتيت اهلا فاستانس ولا تستوحش قوله نحو
اطلب يدا اي اطلب قبالا وهذا الشمول انما يظهر اذا
جعل الطلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه الا ان يكون في
هذه العبارة خبرا عن طلب قباله لا اطلب اقبالا له وبينهما م
يون قوله مقام ادعو لفظا او تقديرا استعلقه الحق له
نائبا اي ينوب عنه نيابة لفظية او تقديرية فنصبها
على المصدرية ويمكن ان يجعل حالا اي اطلب اقبالا له
عرفتنا حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا
ولعله اظهر قوله وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل
يوهم الاخبار بناء على اصله قوله وليس مثل يا هذا الخ

الخ بل هو قبل النداء مبني فيبقى بعد النداء الذي كان عليه قبل
قوله ومعرفة حال النداء فان حرف النداء مع قصد التعيين
آلة التعريف فان قيل فهل يلزم في يا زيد تعريفان قلنا
استحالة في ذلك انما الممتنع اجتماع آلتي التعريف وقد
يجاب ايضا بان زيدا نكرة اولا ثم ينادى ويشكل هذا
الجواب في مثل يا هذا فان تنكيره غير مستعمل اصلا
وقد يقال ايضا ان يا في يا زيد قصد به النداء فقط لا
بقصد التعيين لان ما بعده متعين في نفسه قبل
لانه فلا يكون آلة التعريف قوله لكونه مشابها الخ و
سبق ان كان ادعوك مشابها لكاف ذلك الذي
هو حرف الخ قوله ادعوك من حيث الافراد فان اصل
يا زيد ادعوك على الانشاء ثم حذف الفعل وعوض

زيد
عند يا دفعا لتوهم الاخبار فانفصل الضمير ايا كثر وضع
موضع الضمير دفعا للالتباس بين آوعيته قوله فانما بني
فات النداء العارض لسبقه الاعراب في العروض والاصل في
الاعراب ان يكون بالحركة كما ان اصل البناء ان يكون
بالسكون قوله في بعض اللغات الخ هذه لغة ضعيفة
قديمة لو بني على الفتح لاشتبه بالمنادى المنكرة نحو مثل
يا احمد قوله لا تركيبه لانضمامه او حصول دخول
حرف الجر لكونه من خواص الاسماء قوي جانب الاعراب
في جميع الاسم الاصل الذي هو الاعراب قوله ويجوز
الحاق الهاء اي حين دخل الف لاشعار به قوله
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وان كان
مبنيا قبل دخول حرف النداء بقي على حالته كتابط

كتابط شرا وخمسة عشر اذا سمي قوله واما الثالث
فلكونه نكرة فلا يشابه كاف الخطاب في التعريف و لا
يكون واقعا قوله او حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه فان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد نحو
الحسن وجهه لكن اذا وقع منادى نحو حسن الوجه لم
يكن في حكم المفرد بل في حكم المضاف للاعتبار بشبه اللفظي
في المنادى الذي هو اقوى من تابعه قوله فان التوابع
المضافة اي اضافة حقيقية قوله وتلك التوابع
التاكيد اراد بالتاكيد المعنوي فان اللفظي هو تكرير
اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله نحو يا زيد
زيد قوله لان المنادى ليس بمرفوع لو قال ليس معمول
لكان اولى قوله تابع الخ هذا التعليل يقتضي ان يختار

النصب في ساير التوابع المذكورة قوله يجوز انتزاع الالف
واللام انما جاز في الحسن انتزاع اللام اذا كان علما لانه
مانع هناك لفظيا ولا معنويا من الانتزاع اما الاول
فلان اللام ليس جزءا من هذا العلم واما الثاني
فلانه لا يفوت بحذف اللام منه معنى اذ ليس
اللام فيه لمعنى حتى يفوت بفواته قوله نحو النجم الخ انما
امتنع حذف اللام فيهما لانه جزء من العلم لانهما صارا
علما بغلبة الاستعمال مع اللام بخلاف الحسن فانه
وضع علما ابتداء ولا مانع من انتزاع اللام عنهما
لفظي ولكن لذلك لا يجوز انتزاع اللام عن مثل الرجل
لانه يقصد فيه تعريفها يفوت بانتزاعه فالمانع فيه
معنوي قوله وهذا النقل الخ بيان المخالفة ان

المذكور اولا يدل على ان العلم الذي فيه اللام قسمان
قسم يجوز انتزاع اللام عنه كالحسن فيختار فيه الرفع
وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب فيدل
ايضا نظايره على ان مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز
فيه حذف اللام واما المنقول من شرح الكتاب
فيدل على ان المختار في العلم الذي فيه اللام مطلقا
هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيتخالفان
في حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور اولا هو النصب و
على المنقول من شرح الكتاب هو الرفع ويتخالفان
ايضا في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول الرفع و
على الثاني النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان يفرق
وفرق بينهما بان النص ونحوه اعلم يدل على ان اختيار

الرفع وانما هو في العلم الذي لم يكن قبل اللام جزءاً كالحسن
بخلاف النجم اذ ليس بنجم بلا لام علماً فيكون المختار فيه
النصب لا امتناع لمانع لفظي كما ذكرنا هنالك واما
مثل الرجل فقد عرفت ان تمامه معنوي فيكون
مما يمتنع انتزاع اللام عنه كالنجم فيوافق ما ذكره اولا
وما نقل من الشرح قوله عطف على قوله المفردة
فكانه قيل المفردة يرفع وينصب والمضاف ينصب
فهو من عطف الجملة على الجملة فتامل قوله علماً قيد
لام التعريف اما اذا عري عن اللام فانه يقع منادى
ويكون منصوباً نحو يا حسن الوجه لكونه مشابهاً بها
في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يغيره هذه المشابهة
حال كونه صفة للمنادى بل جعل في حكم المفرد وجوز

يجوز م

قوله ويجوز فيه الوجهان لان التابع اقل قوة من المتبوع
يا عبد الله اخاك قد مر ان المضاف الى ضمير المخاطب لا
ان يقع منادى فكذا لا يجوز وقوعه بدلاً عن المنادى
فنحو يا عبد الله اخاك ليس على ما ينبغي قوله والمنادى
مفرد يا زيد بشر والاولى ان يتمثل بـيا بطرزيد لانهما
اسمان لشخص واحد احدهما القبيلة والآخر علم
بخلاف زيد وبشر اذ الظاهر كونهما اسمين لشخصين
وان جاز كونهما اسمين لشخص واحد قوله اعلم ان
المنادى المبني العلم خرج بالمبني نحو يا عبد الله ويا [illegible]
نحو يا رجل قوله ويعلم جوازه من قوله مختار فانه يدل
على ان المختار اي هو اولى وهو راجح فيكون هناك
ما هو مرجوح قوله ثم اعلم ان ها في يا ايها الرجل هو

في ايها الرجل فيكون ذكره لان لما كان في ايها الرجل فكما
يجوز يا اي الرجل لا يجوز يا ايهذا الرجل ولو كان هذا
من هذا الجواز لجاز ذلك لان دخولها في اول الا
الاشارة ليس بلازم **قوله** ثم لقائل ان يقول الخ
حاصل السوال ان كل واحد من اي واسم الاشارة
كاف في التوصل فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة
عقيب اي ويمكن ان يجاب بان المقصود من الجمع
بينهما هو التدريج في النزول من الابهام الى
التعيين ولما كان اسم الاشارة اقل ابهاما من
اي ولذلك جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي
عقيب اي به تدريجا فيكون اي منادى وهذا صفة
به والرجل صفة لهذا **قوله** وانما التزموا رفعه اي

اي جعلوا حركة الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم حركته
التي كان يستحقها لو وقع منادى ولم يجوزوا عليه حركة
اخرى ليكون ذلك تنبيها على المنادى في الحقيقة وان
المبهم وسيلة فقط **قوله** لانها توابع يعني ان الرجل
مع كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون
توابعه مرفوعة ايضا **قوله** فالاولى ان يقال الخ لما
كان توابع الرجل توابع المعرب الذي التزم رفعه
تنبيها على ما ذكر وجب رفع توابعه لذلك
التنبيه **قوله** بدلا من اي فيكون بدلا من
المفرد المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل
ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لان اي في النداء لا يوصف
الا بذي اللام او باسم الاشارة الموصوف بذي اللام

قوله ويعلم ذلك من قوله ولو انهم فانه اذا احتمل في والمراد
بدله امر اي كان من توابع الى جبل فلا منافي توابع الى جبل
قوله واعلم انه قيل الخ يريد انك لا اي في النداء لا يكون
الا وسيلة فلا يكون صفتها اللام فو عمرو واما كلمة هنا
فيجوز ان يكون وسيلة وح يجب رفع صفتها وان
تكون صفة مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع زيد
قوله ونيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون مع كونه معربا
لانه مضاف وقد حذف منه المضاف اليه اذ اصله يا تيم
عدي ويتم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني واخرما
اضيف اليه الاول ليكون كالعوض منه فكون الثاني صورة
قوله لقلب الياء تاء او التاء يناسب التاء في كونهما علامتي
التانيث كما في ضربت وضاربة وهذه تضمين فعليت تاء

والنصب كما في صفة ام

يا تيم

ابن مضافا الى المذكور ام

تاء التخفيف فيما هو اكثر استعمالا قوله على اللغة المشهورة
اسما قال على اللغة المشهورة لانه جاء يا غلام بفتح الميم
لكن لغة ضعيفة قوله دار مية آخره ثم اقرا بالجيد و
الباب واضحة كانها طيبة افصح بها الياء ترخيم المنادى في
حذف في آخره وترخيم غير المنادى يكون ايضا حذفا
آخره لمجرد التخفيف قوله ليس من المنادى بل المنادى
هو المضاف وحده نحو يا غلام زيد واما نحو يا عبد الله
علما فقد اعتبر فيه اصله لفظا فيكون المنادى بحسبه
هو المضاف فقط قوله يشترط في ترخيمه اي ترخيم
المنادى ساقية تاء التانيث قوله واعلم انه لو قال اي
لو قال اي لو ترك قوله حرف صحيح لكان اولى لان احد
الاسم الاخير قوله بمنزلة التاء نيث تاء نحو ان كلا فات

منها الزيادة الحقت بآخر الاسم وجعلت من تمامه حيث
اجري الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبل كل
منهما **قوله** واذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان
المحذوف مراد المعنى ومعنى كانه في حكم الثابت هو ترك
الباقي على حاله **قوله** فان اصله الخ اذ ليس في كلام العرب
اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة بلا فصل لكونه مشكلة
والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارض كالاعراب
قوله في المندوب المندوب هو الذي يبكي عليه و يعده
قوله هو المتفجع عليه تفجع اي توجع **قوله** لا يعوله اي
قوله احدهما حذف حرف النداء وذلك لانه
قوله ليس بعلم ولا جنس فينبغي ان لا يجوز ان
يحذف منه حرف النداء الخ اطرق كرا

كرا الكروان بالجر بلسان الطائي وفي المثل اطرق كرا ان النعام
في القرى يضرب للمعجب بنفسه **قوله** احتراز عن مثل
قولنا زيد قايم الاولى ان يقدم احترازا عن مثل قولنا
زيد جوهر واما زيد قايم فانه يجوز يحترز عنه بقوله
لو سلط الخ **قوله** متعلق ذلك الاسم الاولى ان يقدم
متعلق ذلك الضمير كما هو المشهور **قوله** اعلم ان عبارته
يمكن ان يقدم ان قوله لو سلط يفهم منه عدم جواز التسليط
فعلم من ذلك انه ليس هناك مانع لفظي ولا مانع
معنوي **قوله** قرينة النصب التي تكون الخ قيد القرينة
بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب ليس بمعدومة
والا لم يصح النصب اصلا **قوله** يكون النصب معها
الخ اي مع وجود قرينة النصب ومن ذلك الفعل المشتغل

لكن هذه ليست قرينة مقتضية للتساوي والاحسان
النقليا ووجوبه قوله والرفع ليس كذلك واذا رفع
الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن من قبيل ما اضمر
عامله وجوبا خارجا عن حده فتامل قوله لان الخبر
يحتمل الصدق والكذب رد على ذلك بانه ناشئ
من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وبين
الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى ان يقال
ان الطلب لا يقع خبر المبتداء الا تاويلا بل يجعل من
احوال المبتدا او خبره بحسب ربطه وجعله بيانا لحكم
من احكامه قوله وكذلك الرفع مختار او رفع قرينة الفضيلة
المختار قوله حفظا للتناسب فان التناسب
اي بينهم عندهم لا يكرهون معه حذف الفعل قوله

٨٥

قوله ولا شك ان دخولها على الفعل اولى وذلك لان الجزاء
يتعلق بالسبب وهي داخلة في مفهوم الافعال واما
الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة كان تعلقه
بمعاني الافعال التي يتطرق بها اليها التغير ولا يستقر
على واحدة حالة اولى قوله احترازا عن اسم الاستفهام
نحو من فلا يكون النصب مختارا في مثل من زيدا ضربه ومتى
زيدا ضربته قوله اولى من اضافتها الخ دل كلامه على ان
الشرطية يجوز دخولها على الجملة الاسمية فلذلك
لم يجب النصب معها كما وجب مع ان التي هي اصل في باب
الشرط قوله وجملة حيث موضوعة لمكان
النسبة فوجب اضافتها الى الجمل والفعلية اولى لكون
النسبة داخلة في مفهوم الافعال قوله لمشابهتها اياها

لانها تستعمل ايضا في الشرط حيث لا يستعمل الشرط
الا مع زيادة ما في آخرها قوله لكن لا تحذيرا اسما بعده بل
هو محذر منه تخرج عن القسم الاول من المحذر به
لذلك وخرج من القسم الثاني ايضا لانه ليس مكررا
او ذكر معطوف على فعل ناصب لا يصح عطفه على ما قبله
الشرح لان ذلك الفعل المقدر مع ما يقوم مقام
فاعله جملة وقعت صفة كما تقدم وقوله ذلك المحذر
منه لا يصح جعل صفة الجملة من الضمير الراجع الى ذلك
الموصوف والصواب ان عبارة المتن ركيكة فان
المحذر به قسمان احدهما محذر وهو معمول اتق
اتق محذرا اي ما بعده كما ذكره والثاني محذر منه
مذكور مكررا فهذا القسم الثاني وقع في العبارة عنه

عنه احتمالا لا يستوي فرق قولنا او ذكر المحذر منه على صيغة الفعل
كما يصح كلام الشرح او على صيغة الاسم اعني المصدر كما
توهم بعضهم قوله لعدم موجب الاتيان اي كان اصله
اتقك والاسد فكره اجتماع الضميرين كما ذكر قوله فلذلك
يا لثاني اي لفظ النفس محضا راتق نفسك والاسد ثم
حذف الفعل لعدم القرينة فصار لفظ النفس الا اصله
وهو الضمير لكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار
اياك والاسد قوله لعدم الفعل اللازم اذ مفعول فيه يوم
الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد عليه مع انه
ليس بمفعول فيه بل هو مبتدأ قوله لما ذكرنا في نفي كونه
المفعول به وهو انه يتم كونه مبتدأ لا ينافي كونه مفعولا
فيه كما انه في موقع القيام مقام الفاعل لا ينافيه والحق

ان في الجواب ما ذكرناه هناك لا ما ذكره الشارح قوله
وما يتركب منهما كالاسبوع والشهر والسنة قوله
لكان اسما صريحا اي لكان اسم الزمان والمكان اسما ولم يكن
معمولا فيه قوله وما في معناها اي في معنى هذه الاسماء
الاسماء المذكورة كالوراء والامام قوله فان تسميته
اي تسميته مسمى الدار قوله بها اي بلفظ الدار قوله
والفعل قد يكون سببا اي سبب حامل المفعول
له سبب حامل الفاعل على الفعل وينقسم على قسمين
احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب والثاني
ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول
يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في
الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده

وجوده في الخارج علة للفعل قوله او لم يكن متعلقا به اي او لم
يكن لانه معطوف على ما بعد لو في قوله مثلا لو لم يكن منهما
مع ما عطف عليه شرط وجزاؤه قوله لم يجز حذف الواو
مع انه لم يجز غيره اي لم يجز النصب على انه مفعول معه
معه لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظا ويمكن ان
يجاب بانه اراد جواز العطف على وجه يكون مخالفا
في اللفظ للنصب على انه مفعول معه ليتصور وجهان
في اللفظ قوله والجواز اعم من ذلك اي اعم من جواز
العطف وعدمه لانه يتناول وجوب العطف ايضا
قوله والذي يدل عليه اي على ان الجواز اعم قوله وح
لا شك انه يجوز فيه الوجهان اما النصب على انه
مفعول معه فظاهر واما العطف فلانه لا ينافي

فصب المصاحبة بالواو وكما في قولك كل رجل وضيعته
نعم لا يستلزم العطف قوله عليه نظر فالاولى ان يقال
مراده ان الواقع بعده واو العطف المصاحبة الواقع
بعد معمول فعل لفظا مع جواز العطف يجوز فيه
وجهان احدهما ان يجعل مفعولا معه فينصب على
قياس ما عرفته في ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله
لضعف العامل اي لضعف العامل المعنوي فلا
يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز
العطف لا ضعف في عامله ههنا عند المص ولما عند
الزمخشري فيجوز ذلك مع كون العطف هو المختار
قوله واذا امتنع العطف وجب اعتبار ذلك العامل
الضعيف لاجل الضرورة قوله الحال ما تبين

٨٨

تبين هيئة الفاعل من حيث انه فاعل اي باعتبار قيامه
الفعل به وكذا يبين هيئة المفعول به من حيث انه مفعول به
اي باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت يبين هيئة الذات
مطلقا قوله ولا المفعول به بل يبين هيئة المفعول المطلق
قوله ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا الخ واما قولك
ضربت الضرب شديدا معناه او حدث الضرب حال كونه
شديدا فهو في المعنى مفعول به قوله هو الابتداء في
المثال الاول فلانه مبتدأ فيه واما في المثال الثاني
فلانه خبر فيه قوله وهو عنده جائز اي اختلاف العامل في
الحال وصاحبها قوله ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي
الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه
الاولى ان يقول [illegible] قولنا هذا زيد قائما انما صار ذا حال

بتاويله بالمشتق اليه وانه على ان زيدا يكون مفعولا به معنى وبعد
العامل فيه ايضا واما زيد في قولنا زيد في الدار قائما فان
جعل ذا حال بتاويل مستقرا او حصل زيد في الدار
قائما كان فاعلا بالمعنى ويتحد العامل ايضا وان جعل
ضميره المستتر ذا حال لم يكن المثال مطلقا وما
ذكره الشارح من الحمل على المجاز بعيد جدا وقد يقال
ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لان عامله معنوي
وهو الظرف قوله وغير ذلك كحرف التشبيه في مثل
قولك كان زيدا كلبا اسد قوله لانه محكوم عليه وذلك
لان الحال حكم بحسب المعنى على ذي الحال قوله اعلم
ان صاحبها مرفوع على انه مبتدا ومعرفة مرفوع على انه
خبره ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على

على المستتر في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على النكرة
لان تعريف ذي الحال ليس شرطا للحال قوله لفظه على
الهاء وقد يكون معرفة منصوبا ويقدر الكلام هكذا
وشرط صاحبها ان يكون معرفة عطفا على الضمير المجرور
بدون اعادة الجار قوله ونحوه مثل قولك كهو لك
اطلب جهدك قوله والعراك في قولهم الاظهر ان يقال
في قوله وارسلها العراك فلم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال قوله ان العراك مصدر عن حال
محذوف هنا مبني على ان ارسلها العراك من قولهم
واما اذا جعل من التي فالضمير في ارسلها للاتن
الوحشية وفي ارسله ضميرا مستترا راجع الى الحمار
قوله فثوب مبتدا ويجوز ان يكون ثوب فاعل الجار

والمجرور وذلك لاعتماده على حرف الاستفهام ونحوه عليه
اتفاقا قوله لوجود المناسبة بين الحال والظرف
الحال لتشبيه المفاعيل باسرها في كونها فضلة
وتشبيه المفعول فيه خاصة في الدلالة على الزمان
فمشابهته الحال الظرف اكثر فلذلك ذكره ههنا تنبيها
على اختلافهما في هذا الحكم قوله لانها بمنزلة الموصولات
اما المصدر فهو بمنزلة الموصول الحرفي لانه مقدر بان
مع الفعل واما اسم الفاعل والمفعول للمعرفات باللام
فاللام فيها اسم موصول بمعنى الذي ومتى فانه قوله
لا يتقدم عليه اي على الجار لانه عامل ضعيف فلا يتقدم
عليه معموله ولا هو من تتمة معموله بخلاف الفعل
فانه عامل قوي يجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله و

وان لم يتقدم عليه فاعلم لم توجد في الحال قوله هنا اي اسم
الاشارة يرد عليه انه يجب ح ان يكون الاشارة في حال
كونه بسرا وبطل اذ قد اليه قبل كونه بسرا وبعد
ايضا قوله يبطها الى صاحبها والا لكان اجتنيته عند
ولا يصح حالا عنه لعدم العلم في اول الامر مع كون
الاسمية قوية استقلال قوله نحو كلمته فوه الى فان
كان حالا من الفاعل فالضمير في فيه وان كانت
حالا عن المفعول فالضمير في فوه قوله وذلك لان
الماضي يدل على الانقضاء قبل ان الماضي انما يدل
على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبين
هيئة الفاعل او المفعول قيد لعامله فان كان
ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان

لكان حالا لا

ذكروه

كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما
غلط انشاء من اشتراك لفظ الحال بين الزمان
الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما سلف البهيئة
المذكورة ويمكن ان يتم ان الحمل اذا وقع قيد الشيء
يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى
ذلك المقيد فاذا قيل جاء زيد راكبا يفهم منه ان
الركوب كان متقدما على المجيء فلا بد من قدحين
نعم به الى زمان المجيء فيقارنه فتامل قوله فهذه الحال
حال من المفعول ان قدرا سيا او من الفاعل وهو
الضمير المستتر في ثبت قوله لكن يجب حذفه فيما
ههنا لا يكون الحال المؤكدة الا مفردة لمضمون جملة
اسمية ومنهم من جوز كون الحال المؤكدة لمضمون جملة

جملة فعلية نحو قوله تعالى ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا
في الارض مفسدين وانا انزلناه قرآنا عربيا و
جعل كونها مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية شرطا
لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود الحال
المؤكدة قوله عن ذات مذكورة او مقدرة لما كان
ما عبارة عن اسم نكرة كما ذكره كان متناولا
لكل نكرة فقوله يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع الابهام
قوله لان المميز الخ بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع
لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام وضعي
مستقر وفي المميز طارئ عنه مستقر قوله عن المفرد
نحو الحال الخ وكذلك القهقرى في قولك رجع رجوعا
قهقرى قهقرى فانه رفع الابهام عن هيئة الرجوع

لا عن ذاته اذ لا ابهام فيه قوله جمع ان كان المراد بالتمييز جمعا
صرح المص في شرح المفصل بان ما ليس علتين يجب جمعهم
فيهم فقط ثلثة اثوابا قال لان مفردة لما لم يكن موضوعا
للجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ
افراده الى ما هو اول منه على الجنس وهو الجمع
المقصود بيان الجنس واعترض عليه بمثل ثوب واف
احيب بان حاله معلوم في باب العدد والكلام فيما
عداه قوله نحو اي جازت اضافته اذا روعي
شرائط الاضافة بان يحذف التنوين ونون
التثنية ويحذف اللام ايضا ان كان ذلك الاسم
معرفا باللام كالفقيهان فان اريد بقاء اللام فيه
فلم يمكن اضافته كما اذا اريد بقاء نون التثنية لم يمكن

يمكن نصب اضافته قوله التوهم انما قال التوهم لانه من اضافة العام
الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشيء الى نفسه وح
يجوز ان يقع اضافة العام الى الخاص كثيرة ولا اعتداد
بذلك التوهم فالاولى ان يقع الملكان استعمال لم
مع التمييز كثيرا روعي في حق الاستعمال ما هو
حصر من ترك الاضافة لتسببه لما ذكر من جانب الثاني
واحتيج الى غير المميز لان استعماله قليل
الغرق ومع ترك الاولى في القليل قوله اكثر على
الاصل وهو الخفيف بحذف التنوين وقيل
هذا اشارة الى ان كون المضاف اليه مجرورا
بالاصالة ونصب التمييز على التشبيه بالمفعول لا انه
اصل قوله او نحو ذات عطف على قوله في نحو ذات وكان

فالاولى

اشار الى ان ذات المقدرة قسمان احدهما ما يكون منسوبا اليه
حقيقة كقولك طاب زيد ابا بمعنى طاب ابوه زيد وثانيهما
ما يكون سببا لنسبة الطيب الى زيد وان لم يكن اليه
منسوبا بالطيب حقيقة كقولك طاب زيد علما اي
طاب زيد بالعلم وبسببه والظاهر ان لا يخفى ان من جهته
لا يجعل كل منهما منسوبا اليه حقيقة وبعض المعنى
طاب علم زيد قوله والمشابهة للجملة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة النسبة في مفهوم
هذه الاسماء الى فاعلها او الى ما يقوم مقام
داخلة في هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة
بخلاف النسبة في الاضافة فانها جارية على الاسم
المضاف قوله فالمثال الاول اي الاول في المثال

المثال الاول اما عبارة عن زيد او عن ابيه قوله والثاني
اضافة بينه وبين غيره يعني الابوة المذكورة في المثال
الثاني اضافة بين زيد وبين غيره ويحتمل وجهين
اعني ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوه والده
قوله لا يرجع الخ اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا
سمي ما انتصب عنه التمييز يعني ان نسبة طاب الى ز
صارت سببا لانتصاب التمييز لا يعني ان زيدا ا
عامل في التمييز وناصب له قوله ولان النص يعني ان لفظ
المتن لا يوافق هنا شرح لانه اكتفى في المتن بكون
التمييز هنا حالا لان يجعل لمن انتصب عنه فيندفع لزوم
اتحادهما الكندي د عليه سؤال آخر كما ذكره قوله فان
نفسا يمكن ان يراد بقوله ثم ان كان اسما غير النفس

انه من المعلوم ان الحس لا تكون الا عين ما انتصب عنه وقيل
سؤال آخر وهو انه ان اراد بقوله يصح حمله لما انتصب عنه جملة
عليه مواطاة خرج عنه نحو طاب زيد ابوه ولا مما يحتمل الوجهان
وان اراد به حمله عليه اما مواطاة او اشتقاقا فاورد عليه طاب
زيد علما ولزومه ان يحتمل الوجهان قوله لم يطابق بل يكون
مفردا لكونه مثنا ولا للقليل والكثير فلا حاجة الى التثنية و
الجمع قوله من حيث هو علم فهم طاب علما وطاب الزيدان
علما وطاب الزيدون علما قوله فيلزم المحذور وهو
اجتماع المطابقة واللام مطابقة في الجنس لما قصد فيه من
التثنية والجمع باعتبار واحد قوله من احاد ذلك النوع
كما في قولك طاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما اذا اريد
نوع واحد من العلوم كالنحو مثلا قوله ولم يخرج فيه

من جهته

وكذا الانواع

٩٤

معنى الجمع على ان المراد حقايق مختلفة يستحق كل واحدة منها
ان يعبر عنها بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة
ذلك الجنس عبر عنها بصيغة الجمع التي هي في قوة الفاظ متعددة
قوله واذا كان صفة لا عطف على قوله ان كان اسما قوله لله دره
فارسا الدر اللبن يضاف في الذم لا در دره اي لا كثر خيره ويضاف في المدح
لله دره علما قوله وكذلك تقول لله دره فارسا اذا اطلقت لاحد
لله دره لا يعلم باي شيء مدحته واذا قلت لله دره فارسا
عرفت انك مدحته كما في الفروسية وقيل معناه التعجب والعرب
اذا اعظموا الشيء نسبوه الى الاعظام اضافوه الى الله تعالى ابدا
بانه لا يقدر عليه الا هو قوله لان المراد مستردها ولهذا مطلقا
وانما حمل على التعجب فان جعل تمييزا كان معناه التعجب من
فروسيته مطلقا وان جعل حالا كان معناه التعجب منه
في حال كونه فارسا والغرض من هذه العبارة هو المعنى

الاولى لانه المناسب فالمميز اولا قوله لا عن نقل الجميع
فالمميز لله دره فارسا قوله اي لا يتقدم المميز على عامله
اذا كان اسما اتفاقا واما عدم تقديمه على العامل اذا
كان فعلا فيفهم من قوله والاصح الخ ان يتقدم على الفعل
متصرفا وكان يكفيه ان يقول ولا يتقدم المميز على
عامله خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا قوله
وما كان نفسا روي بالتاء وقيل على هذه الرواية في كان
ضمير الشان ونفسا خبر مقدم وتطيب ليلى اي وما كان الشان
ليلى نفسا بالفراق بالقدم فقدم المميز ورد بانه يجب
ان يكون في كاد ضمير الشان وضمير ليلى عائد الى الانسان
او الشخص ويكون نفسا خبر كاد على الاصل المرفوض
كما في قوله وما كدت ائبا لكن الاول ارجح فلا يكون دليلا
قطعا على تقديم المميز وروي ايضا بالياء فلا يتعين ان

الاستدلال ح

الاستدلال بان يكون في كاد ضمير الحسن ونفسا تنصب على التمييز
من كاد وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسه تطيب بالفراق و
روي وما كان نفسا والاستدلال الخ لان يحتمل نصب
في كان يجوز ان يكون راجعا الى الحسن او الى ليلى بتاويل
الشخص ويكون نفسا خبر كان وتطيب على التانيث و
التذكير صفة نفسا بتاويل الشخص في التذكير اي
نفسا طيبة بالفراق اي المستثنى الخ لما كان المستثنى
يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن جمعهما في تعريف
واحد اشار اولا الى ان له معنيين ثم عرف كلا منهما على
حدة قوله لا تعدد فيه لفظا في المثال الاول ايضا لان الرجل
لفظ قوله والحق ان يقال حاصله ان المستثنى منه قد يكون مدلولا
وقد يكون مقدرا كما في المستثنى المفرغ قوله او يكون المستثنى دهو
المخرج حاصله ان المستثنى قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا

واحدة ح

قوله والخروج بالبدل خرج بالبدل عن المستطيع قوله والشرط
خرج بالشرط الداخل في قوله احدهما ان يكون المستثنى بعد
الا قيل لابد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج نحو
ما انت الا يوم كنا قائمين يوم ههنا منصوب على الظرفية دون
الاستثناء واجيب بان المقصود كونه منصوبا قوله ان يكون
المستثنى بعدها اي قيل ان الواقع بعد الا في الصفة ليس
ليس بمستثنى فلا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في المستثنى
والعزة قوله وهو منصوب اذا كان سالما راجع اليه
المستثنى قوله وما لي الا آل احمد شيعة فاعلا
للظرف كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان
جعل شيعة مبتدأ والظرف خبر وجعل الضمير في المستثنى
الظرف مستثنى منه لكن المستثنى مقدما قوله
الا اليعافير والعيس جمع اليعفور الخشف ولد البقر قالوا

96

ما الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس الظباء والعيس الابيض
من الابل قوله وخلا بعضهم اراد البعض المطلق فكأنه قال
خلا كل بعض منهم زيدا فلا يكون زيدا داخلا في الجانبين منهم
من قدره وهكذا خلا الجانبي زيدا وهو ظاهر قوله خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر في موضع الحال وقيل مصدر بمعنى الظرف
اي زمان خلو بعضهم او خلو الجانبي زيدا او ليس قوله للزوم البدل
لا تكلف فيه وايضا في عامل الاستثناء خلاف وهل هو
الا او الفعل بتوسطها الى المستثنى منه والعامل في البدل هو
العامل في المبدل منه اما على الاستثناء وعلى التقدير قوله
ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا المستثنى قوله
لما مر وهو انه يلزم ان يكون زيد متصفا بكل صفة سوى العلم وهو
[illegible] لفظه لزم التقدير للعامل لان الحركة الملفوظ اعني

فتحة الدال العارضة بسبب دخول لا فيه فهي شبيهة بالحركة
الاعرابية التي يكون لكلمة لا عاملة فيها وكذلك النصب المقدر
حركة اعرابية عاملها الا فلا يجوز الحمل على شيء من هاتين
الحركتين لما الرفع الذي هو الموضع البعيد قوله ما
شيئا الا شيء ولا يعبأ به قوله لم يكن ان ينقض النفي
فكان ليس بمعنى كان فاذا قلت ما كان زيد الا قائما مام
المقدر بعد الا هو كان وحده فلا يلزم محذور وكذا في
كلمة ليس قوله وهو الصحيح لانه لا يكون في الصلة ضمير
يعود الى الموصول قوله وسوى بفتح السين وضمها مع
القصر قوله سواء مع المد قوله بانه مفعول به اي حاشا
بعضهم في الدار به وانما استعمل كلمة حاشا لشرف
المستثنى عما اشتمله المستثنى منه قوله مثل اعرابهما بعد

بعد الا او استطرد غيرا اي ذلك الاعراب على غير قوله اصل غير ان يكون
صفة لان معنى غير معنى الصفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام
معنى المغايرة بها قوله الا انها حمل على المسبب في جواز حمل احدهما على
الآخر هو دلالتهما على المغايرة فان الا يدل على مغايرة حكم ما بعدها
لما قبلها قوله لانه فيه فتح الاستثناء لدخول زيد فيهم وان حمل
اللام على العهد فان كان زيدا داخلا في المعهود جاز الاستثناء
وكان متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا قوله لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد لعل المراد بالجمع ههنا ما يدل على متعدد سواء كان
جمعا او لا فانه لا يدخل فيه نحو قوم يحتمل ان يتناول الآلهة فلا يصح
الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم
بعدم التناول قوله محصورة في المثنى وعلى هذا القياس ينبغي ان يصح نحو جاء
نحو جاء القوم الا واحدا بالنصب على الاستثناء ولدخول الواو قطعا في

زيد فانه لا يعلم دخوله ولا عدم دخوله قوله شيء ها فيصح استثناء
درهم ودرهمين لكن لا يصح ان يقال على دراهم الا هذا الدرهم على
النصب بالاستثناء لعدم الجزم بالتناول وعدمه قوله وههنا
لا يجب تناوله لزيد لكن يجب تناوله لما يجب العشرة والاثنين
وغيرهما الا واحدا او اثنين او ثلثة الى غير ذلك قوله ولم يبق
سوى العددان دناهم كادانوا قوله او متساويين لكان
اولى يمكن ان يقال صرحه لعرف حال المساوي من حال الخصوص لا
الصلاة مشتركة قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه يمكن ان ذلك
ما ذكر في وجوب تقديم الفاعل قوله ان جميع خبها الخ ومن
نظاير المرء مقبول بما قيل ان سيفا فسيف وان خنجر
فخنجر قوله وان كان الاسم الذي الظاهر ان يقال وان كان
اسم لا الذي يليه حال كونه نكرة غير مضافة ولا شبهه

مبنيا معربا اذ لا بد في البناء من عدم الفصل ومن كونه نكرة
كما للذي من كونه معربا بقوله فان كان مفردا اشارة الى انتفاء
قيد الاضافة وما يشبهها فقط قوله مع ان الفتح في جميع
اولى للفرق بين حركته معربا وبين حركته مبنيا وبعضهم سوغ
كونه مبنيا الان هذه الثبوت للمقابلة فلا ينافي البناء قوله
وجب الرفع والتكرير سواء كان هناك فصل بين لا واسمها
نحو لا في الدار رجل ولا امرأة او لا يكون فصل وسواء كان نكرة
المعرفة مفردة او مضافة قوله مفصولا بين لا وبين الاسم سواء
كان الفصل مع كونه اسما مفردا نكرة او مفردا معرفة في الاقسام
تداخل قوله اعلم انه اذا عطف على اسم وكان المعطوف عليه و
المعطوف نكرتين مفردتين على هذا الوجه جملتان والخبر
من احد الجملتين محذوف لدلالة الخبر المذكور في الاخرى
عليه قوله لا حول ولا قوة الخ اي لا حول ولا قوة الا بالله او حصلا

بالله قوله وهو ادجل في الدار ام امراة واخوك يغير الله ام
هو قوله وخبره محذوف وهو بالبه او ليس حول الا بالله قوله
فلجعل الموصوف والصفة شيئا في احد او انما جاز جعل الصفة
والموصوف قولنا شيئا واحدا لان المنفي هو المجموع لا
الموصوف وحده ولم يجز ذلك في المنادي لان يا النداء
انما هو للموصوف وحده قوله ولهذا اخذ هذه القيود
فلا حاجة الى القيد الاول لان النعت الثاني وما بعده
يخرج نحو يا بليه قوله ان يعطي فتثبت الالف في الاب
بحذف النون من غلامين قوله لان الاضافة تمنع وانما قال
ههنا لان الاضافة قد يجي بمعنى في عند المص قوله لا
بني تميم لا يعملونها قال المص في شرح المفصل النحويون
يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون
ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن

[illegible]
يكون له عمل في احدهما ولا يدخل على القسمين والقياس ان
لا يعمل في احدهما قوله المجرورات هو ما
اشتمل على علم المضاف اليه فيه تنبيه على ان المص عنى بالمضاف
اليه لا يكون مجرورا اصليا على قياس ما سبق في المرفوع و
المنصوب قوله والمضاف اليه الاضافة تطلق على معنيين
احدهما عام وهو النسبة بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا وبهذا الاعتبار قال المص المضاف اليه
كل اسم الخ وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير حرف
الجر مرادا وهذا هو المشهور في الاستعمال
قولهم لفظا او تقديرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
وما جاءني من رجل ليس غير المجرور بعضا والمضاف اليه اذ لم
ينسب اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذلك المضاف اليه

[illegible]

بالاضافة اللفظية نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس مضاف
اليه حقيقة بل هذه كلها ملحقات بالمجرور الاصلي الذي
هو المضاف اليه ذكره الذي قوله اي الاضافة بتقدير حرف
الجر والاضافة بلفظ حرف الجر فلا يجب فيها سوى
الجر بالحرف وسيأتي في باب حروف الجر قوله يجب
تمييزا اي المضاف اليه قوله صادق عليه اي على المضاف قوله
او المضاف اي تمييز المضاف ماخوذ منه اي من المضاف
اليه قوله خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج قوله
اسماء توغلت في الابهام فان للاضافة اليها تمييزها بسبب
التوغل في الابهام قوله وان كان آخره واوا فتح ياء
المتكلم مع الالف والواو والياء قوله وأبي مالك
ذو المجاز بدار اول قوله قد راحلك ذا المجاز موضع

ولا ادري قوله وذلك في ليس هنا كلاما مطابقا للمعرف الصواب
انه يفهم المشتق يقع بعضا وذلك كذا عن المشتق يقع
هو على قسمين احدهما ما يدل على معنى في متبوعه عموما
الاخر خصوصا كما بينه قوله يتبع اي يتبع الموصوف في اربعة من عشرة
قوله تتبع الموصوف في الخمسة الاولى اي تتبع في اثنين من
الخمسة قوله حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه بالقياس
الى ما قبله باعتبار المعنى الذي كان العطف بسببه قوله ليس
كذلك لكونها للسببية ايضا الصواب ان يقال لكونها للسببية
فقط اذ لو كانت للعطف ايضا ورد الاشكال ويحتاج الى ان
يقال تقديره فيغضب زيد من طيرانه قوله لعدم التنافي
التاكيد فان قلت اذا قيل العبيد اشترى كله النفس التاكيد
بالقايم مقام الفاعل فالعلة مشتركة قلت لما كان اعني
النفس والعين بالاستقلال كثيرا اشبه الحال في زيد جاء

نفسه واما الحمل المضاف الى الضمير فهو تابع في اكثر استعمالاته
ولا يكون مستقلا الاستبداء ففي المثال الذي ذكره يتعين
التاكيد فلا التباس والى هذا اشار بقوله لان الحمل قوله
لئلا يلزم تبعية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة
اي يجب تقديره لئلا قوله لان استقرار اسم وخبر لكونه مستقلا
على انقطام اسم بين قوله فهو في تقدير التنوين الظاهر ان يقال
فهو مقدر ومع كونه مقدرا اي اذا لا يصح الاضافة قوله فلا
يجوز الجر وتوجيه ما ذكره ان يقال فهو اي ذلك الاسم
الذي حذف منه التنوين في تقدير التنوين قوله و
تمامه يشبه نون الجمع ولا يمكن حذف هذه النون
كما عرفت فلا يجوز الاضافة قوله وبمايز ما به الغرض بيان
جنس المعدود قوله ومفرد لحصول الغرض به لانهم لما
ينقض ذلك عممه من الثلاثة الى العشرة لانا نقول الاكثر

بسم الله الرحمن الرحيم در دانستن مقام كوكب سبعه سياره
پيش خواص وعوام معلوم است كه شمس هر برجي به ماهي قطع ميكند و در هر ماهي
معلوم است كه كجا مي باشد اما شش ديگر بيان كنيم كه و مكان شش ديگر ظاهر كنيم
اما زحل در تاريخ يونانيان وارمنيانيان در درجه اول اسد بود و امروز
كه تاريخ يونانيان هزار و پنجاه هشت است و اول سال ايشان تشرين
اول است پس چون ميخواهي كه بداني زحل در كي است از بروج دوازده كانه
بايد كه انچه از تاريخ يونانيان سي سي طرح كنند كه عدد دور زحل است از برج
اسد گرفته هر برجي را ~~تمام~~ دو سال و نيم كه مقدار دور زحل است در
هر برجي بدهند و هر برجي را كه تمام شود زحل در ان برج است مثلا از هزار و
پنجاه و هشت چون سي سي بيندازند از هزار ده مي ماند و با پنجاه
شصت ميشود كه دو سي باشد و اهم طرح شود اين هشت مي ماند چون
به برجي تقسيم كنيم يعني دو سال نيم باشد و در دو سال و نيم سنبله و دو سال
نيم ميزان اينجا نيم سال ميماند بعقرب و اهم معلوم شد كه زحل نيم سال است
در عقرب است و چون خواهي كه مقام مشتري را معلوم كني و او خود هر برجي
بسالي قطع ميكند پس يك دور به دوازده سال است پس بايد كه از تاريخ
مذكوره دوازده دوازده طرح كني و انچه باقي بماند بر بروج قسمت كني
ابتدا از قوس باشد كه در محل تاريخ بستن اينجا بود و هر كجا كه منتهي شد
مشتري اينجا باشد مثلا انچه از هزار و پنجاه و هشت كه تاريخ يونانيان است

دوازده دوازده طرح بیندازی دو میماند یکی را بقوس ده و یکی را بجدی
معلوم شد که مشتری امروز در جدی است و اگر خواهی که موضع مریخ را معلوم
گردانی باید که روزهای سال که سیصد و شصت و پنج روز است حساب کنی و باز و
کبیسه را و آنچه از اول سال یونانیان که تشرین اول است گذشته نیز بدانی که چند روز
است و با روزهای سال حساب کنی و از جمله سه نوبت چهل و پنج چهل و پنج
از مجموع بیندازی و باقی بر بروج قسمت کنی و ابتدا از سنبله باید که در محل
تاریخ اینجا بوده است و هر برجی که بران منتهی شود در ان برج باشد مثلا
در بیست خزیران از اول تشرین دو صد و شصت و سه روز است
چون با دو ازهار سال جمع کنیم ششصد و بیست و هشت میشود چون
سه نوبت چهل و پنج چهل و پنج ~~جلهیم و چهل یک روز می باشد~~ طرح کنیم
بحساب چهار صد و نود و یک می ماند و چون ابتدا از سنبله گرفته و هر
برجی را چهل و پنج چهل و پنج بدهیم و چهل یک روز می باشد که در سرطان
باشد و مریخ هر برجی را چهل و پنج روز قطع و چون خواهی که موضع زهره را
معلوم گردانی باید که از روز اول شمس حمل که روز نوروز سلطانیست تا روزی
که بود دانی بشماری و ببینی که مجموع چند روز باشد و از برج حوت گرفته و هر برجی را
سی و پنج سی و پنج که مقدار سکون اوست در هر برجی بدهند کجا که تمام شود
در ان برج باشد در جهار ان برج هم نظر کن مثلا در روز بیست خزیران خواهی
که بدانی که زهره کجاست از نوروز سلطانی حساب کن که صد و سه روز است

ازحوت گرفته و هر برجی بیست و پنج بیست و پنج چهار بیست که دادیم سه روز ماند
بسرطان باشد یعنی سی روز است که بسرطانست و چون خواهی که مقام
عطارد را بدانی آن هم مانند زهره روزهای از نوروز سلطانی حساب کن و
و باز از برج حوت ابتدا کرده بر بروج تقسیم کن اما یازده یازده بهر برجی
بده زیرا که عطارد هر برجی را به یازده روز قطع میکند مثلا از اول نوروز
سلطانی تا بیست خزیران صد و سه روز است چون هر برجی را از حوت یازده
یازده دادیم سیزده می ماند ابتدا از سنبله دادیم پس سیزده روز می باشد
که در سنبله می باشد و اما ابتدا از زهره و عطارد هر دو از حوت حساب
کرده سبب آنست که محل تاریخ مذکور آنجا بود استاد الکاتب ارکعاب
خواجه داود یونانی ارمنی که بزبان و خط ارمنیان بود نقل کرد بغیر
از جمر بدان که آن روز سنه تاریخ محمد علیه السلام هزار و سی و سه سال بود
و تاریخ یونانی هزار و نه صد و سی و شش بود که تاریخ یونانیان به نه صد
سه سال از تاریخ محمد علیه السلام مقدم است غافل نشوی والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحیم واعلم انه اذا اردت ان تعرف العدد
الذی حصل من حروف اسم الطالب و اسم امه ومن حروف اسم المطلوب و اسم امه
ایضا و بین الطالب والمطلوب اتفاقا و اختلافا فی العمل للطالب ما سال
منک علی حقیقة و نصرة لیقبل و یقع الموقع فاحسب ما حصل من حروف
اسم الطالب بحساب الابجد ثم تحسب ما تحصل من حروف اسم امه بالحساب
ایضا ثم اجمع المبلغ و تحفظ المجموع الذی حصل من اسمها فی ذهنک ثم تطرح

من هذه الجملة اثنی عشر حتی یبقی اثنی عشر او دونها ثم نقسم العدد الباقی من الطرح
علی البروج اثنی عشر لکل واحد من البروج واحد من الباقی فمن اول البروج الذی
فرغ علیه القسمة هو برج الطالب ثم نعمل فی اسم المطلوب واسم امه کما علمت
اسم الطالب واسم امه فان اتفقت برج الطالب والمطلوب فذاک اما للمحبة
فیکون الساعة سعد البتة وللبغض والعداوة تکون الساعة نحس البتة
والسعداء یحسبان فی اخر الکتاب وهذا ترتیب البروج

حمل سعد ثور نحس جوزا سعد
سرطان نحس اسد سعد سنبله نحس میزان سعد عقرب نحس قوس سعد جدی نحس دلو سعد حوت نحس

اگر برج طالب و مطلوب نه متفقست بلکه مختلف است قطع
نظر از حساب کردن اسما بکن و نظر بکن که چند از ماه گذشته است
ان متفق کن پس حساب بکن که متفق چند است پس پنج دیگر فزای
بر سر آن بنه مثلا از ماه ده گذشته است ده دیگر بر سر آن ده بنه
تا بیست شود پس پنج دیگر بر سر آن بیست بنه تا بیست و پنج شود
پس پنج پنج طرح کن تا پنج بماند بر مثالی اگر می بینه یا کمتر از پنج یا هر پنج
در دو بکر مثالانی پس این عدد که باقی مانده شود که پنج بود یا کمتر از پنج
قسمت کن بر بروج اما ابتداء قسمت از برج شمس باید کردن نه
از اول بروج مثلا که باقی پنج باشد و برج شمس اسد است اول
بان بده انکه سنبله انکه میزان انکه عقرب انکه قوس پس بدانکه
قمر در قوس است زیرا که قسمت برو خلاص شد و اگر باقی چهار ماند
قمر در عقرب است و اگر باقی سه باشد قمر در میزان است و اگر باقی دو ماند

دو باشد قمر در سنبله است و اگر باقی یک باشد قمر در اسد است اما
رعایت سعد و نحس می باید کردن للمحبة سعد و للبغض نحس کما ذکرنا فی الاتفاق
البروج وکذا الشرط رعایة السعد والنحس فی کل امر ففی کل امر فیه الخیر سعد وفی کل
امر فیه الشر النحس پس بدانکه اگر برج طالب باشد محبة یا بغض بادی بود
باید که نوشته بباد دهد و بپرد و اگر آتشی بود به آتش اندازد و اگر خاکی بود
بخاک دفن کند و اگر آبی بود به آب بیندازد و این درحق آن نوشته است که
مطلق بود یعنی که اثر آن بهیچ چیز بر آب نگفته باشد اما نوشته اگر مقید
باشد بقیدات فی عمل کند تعریف احوال بروج بدانکه ثور منسوب بتراب
و طبع او بارد و یابس بود و ستاره او زهره بود زهره در ثور سعد بود
جوزا هوائیست و طبع او حار و رطب است و ستاره او عطارد و در جوزا
نحس سرطان مائیست و طبع بارد و یابس بود و ستاره او قمر و قمر در

در سرطان سعادت اسد نار است و طبع او بارد و یابس بود و ستاره
او شمس بود و شمس در اسد سعد بود و سنبله تراب است و طبع بارد و یابس بود سعد
و ستاره او عطارد بود و در سنبله نحس بود و میزان هوائیست و طبع و عطارد هم
حار و رطب بود و ستاره او زهره بود و زهره در میزان
سعد بود مانند که کرد در ثور عقرب مائیست و طبع بارد
و اگر روز خاص ساعد او نیکو چهل و پنج روز هر روزی دوازده بار
بخواندی تمام مرادات او حاجات دینی و دنیاوی بر آید و بدو
تمام رسد و اگر شب [illegible] و دیو و پری برسد بر یک طاق آب
روان بخواند و ماشا تخورد ایمن شود و اگر خواهد که خاص
مراد او شود هر روز و طهارت شبه بار بخواند و بر رود [illegible] جنس
بر آید و اگر خواهی که کسی ترا دوست دارد و مالک شود مطالع

بطالع سعد و اتصال سعد بنویسد بنام خود و آن شرف مشک و زعفران
104 و بر دان خود بندد و یا بر درخت بلند آویزد کارش بمراد رسد و اگر
و اگر کسی را کار در بسته باشد و متحیر گردد چهل روز یا هفت روز
بموضع متبرک رود و زر غنچ دود کند و نشیند و یکبار بخواند و دست
بر دارد و بگوید الهی بحق این نامها و بترکه که تو کار فروبسته مرا گشاده
گردان و اگر وام داشته باشد شب آدینه غسل کند و چهار رکعت نماز کند در
هر رکعت فاتحه یکبار و هر سوره که خواهد بخواند و چهل بار بگوید یا غیاث
المستغیثین اغثنی و بعد از نماز چهل بار بخواند و بمشک و زعفران
بنویسد و بگوید الهی و سیدی وام مرا از گنج غیب گذارده گردان
من اکنع الوقت وانت ملة و کاغذ با آب روان انداز دیگر هفته تمام
حاجتش روان شود و مال بسیار یابد و اگر روز آدینه چهل بار [illegible]

وانده در آتش اندازد میان زن و شوهر خار بسیار پدید آید
و اگر کسی از غایت ضعف اجل و یکبار بر قفل آهن پولاد خوانده بهم بسته و خوا
ص بسیار است اما گفته اند که این خواص از کسی ظاهر شود که دوازده هزار
بار این بخواند بسته و مرتبی اجل گفته که این دعا از خط شیخ الاسلام صدر الملة
والدین ابراهیم الحموی قدس سره نقل کردم با احتیاط تمام و بالغ شده تو
کردم از خط امام علامه سراج الملة فال گکی رحمة الله علیه کردم و در تصحیح مبالغه
بسیار کردم و در نسخه مولانا سراج الدین نوشته بود که عجب بدین خاصیت در این دعا است
که اگر کسی سحر کرده باشد این دعا بر موضعی پاک نویسد و بشوید و از آب
ظرف پاک کنند و یک شب در شبستان بنهند و سحر کرده را بآن آب بشو
یند از آن سحر کرده خدای تعالی از و دفع کند ضعیفان را در دعا شریک کرده اند
فراموش نکنند ان شاء الله تعالی و دعا قوت انک انک بسم الله الرحمن الرحیم
... الله کان لا حول و لا قوة الا بالله العلی العظیم یا قدیم یا حفیظ

یعنی اگر با شرایطی که مقرر است بخورند و چیزی که منافی عمل
او باشد بجا نیاورند اسهال میکند پس اگر دیویند بدون تحقیق
که یکی از شرایط عمل آنست یا بیك مثقال تریاك که منافی عمل است
بخورد و عمل نکند گفته طبیب خطا نشده خواهد بود هم چنین
دعارا شرایط هست چنانچه سابقا دانستی از تضرع و زاری
و اهتمام و خدا شناسی و عبادت و ترك معاصی و خوردن
حلال و تقدیم حمد و ثنا و صلوات و غیر اینها از شرایط و
رفع موانعی که گذشت پس بهر یك از اینها که اخلال کند و دعا
مستجاب نشود منافات با وعده الهی ندارد و چون اینمعنی
در ضمن احادیثی که سابقا در باب شرایط مذکور شد بوضوح
پیوسته بهمین اکتفا مینمائیم وجه سیم آنست که گاه هست
که حق تعالی دعائی را مستجاب میفرماید و مصلحت در تاخیر آن
میداند یا برای اینکه در آنوقت با وجود میرساند یا بجهت آنکه قصد
که او دعا کند و درجات او در مراتب قرب زیاده گردد و اگر
بزودی حاجت او را براورد ترك دعا میکند و بان درجات

عالیه فایز نمیگردد و بسیار باشد که حاجت مؤمنی را مستجاب
کرده اند و بعد از چندین سال باو بدهند چنانچه منقولست
که از حضرت صادق ع پرسیدند که آیا میشود که دعای
کسی مستجاب شود و در رسانیدن باو تاخیر شود فرمود
که بلی تا بیست سال و در حدیث دیگر فرمود که از وقتی که موسی
بر فرعون و قومش نفرین کردند و حق تعالی فرمود که دعای شما مستجاب
شد تا وقتی که خدا فرعون را هلاك کرد چهل سال گذشت و
بسند صحیح منقولست که ابن ابی نصر بخدمت حضرت امام رضا
صلوات الله علیه عرض نمود که چندین سالست که از خدا حاجتی
سوال میکنم و روا نمیشود و از دیر شدن این حاجت در دلم
چیزی بهم رسیده حضرت فرمود که ای احمد زینهار که شیطانرا
بر خود راه مده که ترا از رحمت خدا نا امید کرداند بدرستی
که حضرت امام محمد باقر علیه السلم میفرمود که بدرستی که مؤمن از خدا
حاجتی سؤال مینماید و خدا تاخیر مینماید استجابت او را برای
اینکه دوست میدارد شنیدن او از دعا و ناله و زاری او

...ولا قوة الا بالله العلي العظيم